



مركز القدس للدراسات السياسية  
AL - QUDS CENTER For Political Studies



الصندوق الكندي للتنمية  
Canada Fund for Local Initiatives  
Fonds Canadien d'initiatives Locales

## دراسة حول واقع المرأة في الأحزاب السياسية الأردنية

إعداد  
مركز القدس للدراسات السياسية  
تموز/ يوليو 2007

## قائمة المحتويات

|         |   |
|---------|---|
| 3.....  | ملخص تنفيذي وتوصيات   |
|         | <b>الفصل الأول:</b>   |
|         | <b>الإطار النظري للدراسة</b>  |
|         | <b>الباب الأول : الواقع الاجتماعي والسياسي للمرأة الأردنية</b>                  |
| 9.....  | الواقع الاجتماعي للمرأة الأردنية:   |
| 11..... | الواقع السياسي للمرأة الأردنية:   |
| 14..... | الواقع الاقتصادي للمرأة الأردنية  |
| 15..... | المشاركة السياسية للمرأة الأردنية والقوانين                                     |
| 17..... | التعديلات على قانون الانتخابات النيابية والبلدية (نظام الكوتا)                  |
| 18..... | <b>الباب الثاني: تاريخ الأحزاب السياسية في الأردن</b>                           |
| 21..... | الأحزاب السياسية الأردنية وتياراتها:  |
| 24..... | المرأة في الأحزاب الأردنية  |
| 28..... | صورة المرأة في البرامج السياسية للأحزاب الأردنية:                               |
| 37..... | <b>الباب الثالث: المعوقات التي تواجه المرأة الأردنية في إطار عملها السياسي:</b> |
|         | <b>الفصل الثاني:</b>  |
|         | <b>تحليل نتائج الدراسة</b>  |
| 41..... | الباب الأول: تحليل نتائج الاستبانة  |
| 49..... | الباب الثاني : تحليل للمقابلات التي أجريت مع بعض النسويات                       |
| 55..... | الاستنتاجات:  |
| 56..... | المراجع   |

## ملخص تنفيذي وتوصيات

رغم مرور خمسة عقود على بدء المشاركة السياسية للمرأة في الاردن ، الا ان هذه المشاركة لا تزال ضعيفة ولا ترتقي لمستوى نسبة تمثيل المرأة في المجتمع الاردني، او الانجازات التي حققتها على الصعيد الاجتماعي والاقتصادية . ويظهر ضعف تمثيل المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية، من خلال ضعف تمثيلها في الحكومات والبرلمان والنقابات والاحزاب السياسية . وترجع مشاركة المرأة في الهيئات الحكومية الى قرارات عليا نصت على ضرورة تمثيل المرأة في الحكومات وفي الهيئات المختلفة ، ويندرج هذا الامر ايضاً على تمثيلها في البرلمان وفي المجالس البلدية حيث ادرج نظام الكوتا للنساء في قانون الانتخابات المؤقت عام 2003 وقانون البلديات عام 2007 .

غير ان وجود توجه رسمي لتوسيع المشاركة السياسية للمرأة في الاردن لم يصاحبه توجه شعبي ، فتمثيل المرأة في الهيئات الشعبية مثل النقابات المهنية والاحزاب السياسية لا زال ضعيفاً .

وقد أجرى مركز القدس للدراسات السياسية دراسة مسحية استطلاعية حول واقع المرأة في الاحزاب السياسية الاردنية، فإظهرت النتائج ضعف تمثيل المرأة في الاحزاب لعدة عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية اضافة الى عوامل تتعلق بالمرأة ذاتها .

الدراسة المسحية كانت من شقين ، الاول تم توزيع استبانة على عينة تضم 113 حزبية ينتمين الى 17 حزبا سياسياً من مختلف التيارات ، وذلك من اصل 35 حزبا سياسياً مرخصاً وفق قانون الاحزاب الصادر عام 1992 . أما الشق الثاني من الدراسة المسحية ، فتمثل باجراء مقابلات مع عدد من الحزبيات حول واقع المرأة في الاحزاب والمعوقات التي تواجهها في عملها السياسي الحزبي .

وأجريت الدراسة في الفترة من 1 - 26 مايو / ايار 2007 . واظهرت نتائج المسح ان نسبة النساء في الاحزاب السياسية الأردنية مجتمعة لا تتخطى حاجز 10%، فمن بين إجمالي عدد المؤسسين للأحزاب الأردنية الخمسة والثلاثين والبالغ 4116 عضو مؤسس، بلغ عدد النساء 372 عضواً، أي ما نسبته 9 % من المجموع الإجمالي، وهي نسبة تتراوح بين حزب وآخر، فتبلغ في أعلاها 50% (حزب الأحرار) وأدناها 0.0 % (صفر بالمائة) في حزبي البعث، أما توزيع النساء على التيارات السياسية والفكرية فقد بلغت 6% عن التيارين القومي والإسلامي، 5 % عن التيار اليساري / الشيوعي، و 11 % عن أحزاب الوسط الوطنية.

وبالانتقال إلى الهرم القيادي للأحزاب تتآكل نسبة النساء إلى الرجال كلما اتجهنا صعوداً في السلم والحزبي والمخروط القيادي، إلى الحد الذي ينعدم فيه وجوه نساء في موقع الأمين العام في 34 حزبا من أصل 35 حزب مرخص، وتتضاءل فيه نسبتهن في المجالس التنفيذية والمركزية والشورية وغير ذلك من مسميات تختلف من حزب لآخر.

وحسب نتائج المسح فإن الحزبيات الأردنيات يتميزن بكونهن من المتعلمات، ذلك أن 18 % فقط منهن يحصلن على الثانوية العامة فما دون، في حين تحصل 72 % منهن على الدبلوم والبالوريوس والباقي (10 %) على الماجستير والدكتوراه.

وتتركز معظم النساء الحزبيات (93 %) في المدن الكبرى، والباقي يتوزع على البوادي والقرى والمخيمات، وبلغت نسبة الشبابات والتي تراوحت أعمارهن بين (18 - 40 سنة) مرتفعة نسبياً حيث بلغت بالنسب المؤوية (46 %) من المجموع العام، أما من تجاوزت أعمارهن حاجز الخمسين سنة فيقدرن بربع النساء الحزبيات، ومن حيث الحالة الاجتماعية فإن 30 % منهن عزباوات، 55 % متزوجات والباقي (15 %) أرامل ومطلقات.

واظهر المسح ان ثلثا الحزبيات الأردنيات هن عضوات في منظمات مدنية وأهلية، وأكثر من 85 % منهن سبقن لهن المشاركة في انتخابات نيابية أو بلدية أو نقابية أو طلابية، وقرابة الأربعين بالمائة منهن يبنون المشاركة في انتخابات بلدية وبرلمانية في المستقبل، و 30 % يطمعن لأن يصبحن في موقع الأمين العام للحزب، وأكثر من 84 % منهن يبنون البقاء في صفوف الحزب وعدم مغادرته.

أقل من نصف الحزبيات الأردنيات والبالغ نسبتهن (46%) حققت لهن أذابهن طموحاتهن الفكرية والسياسية والشخصية، ومعظم الحزبيات رأين أن أذابهن زودتهن بوعي سياسي أفضل وثقة بالنفس أعلى، لكن النساء الحزبيات لم يحصلن في المقابل على المهارات القيادية الضرورية لممارسة المرأة دورها وتطوير أدائها داخل الحزب أو في سياق العمل السياسي والجماهيري، وأكثر من 90% منهن يتقن للحصول على مهارات القيادة والاتصال وإدارة الحملات الانتخابية وكتابة البيانات والبرامج والعمل من ضمن جماعة أو فريق.

وأظهرت المقابلات التي اجريت مع خمسة ناشطات حزبيات ان المرأة في الاحزاب الاردنية تعاني من قلة المهارات على العمل السياسي كما تعاني من تهميش دورها في اطار الحزب وعدم الثقة بقدراتها.

كما تظهر المقابلات ان هناك عدم ثقة من المرأة ذاتها بقدراتها على العمل الحزبي ، اضافة لوجود معوقات اجتماعية واقتصادية وقانونية تقف حائلاً دون تمكين مشاركة المرأة في الحياة السياسية بشكل عام والحياة الحزبية بشكل خاص . وتتحدث الدراسة بشيء من التفصيل عن تاريخ نشوء الاحزاب في الاردن وبدايات العمل الحزبي للمرأة

أما الإطار النظري للدراسة فإنه يستعرض المرأة في برامج الاحزاب السياسية الأردنية، وشمل ذلك المرأة في ادبيات 18 حزباً من مختلف الاتجاهات . وتؤكد ادبيات هذه الاحزاب على مكانة ودور المرأة في المجتمع ومساواتها بالرجال ، وضرورة الدفاع عن مكتسباتها وحقوقها ، والسعي لالغاء كافة التشريعات التي تنتقص من حقوقها . كما تستعرض الدراسة الواقع السياسي والاجتماعي للمرأة الاردنية ، حيث يظهر تاثر الممارسة السياسية للمرأة بالاوضاع السياسية والاجتماعية السائدة في البلاد ، وفي هذا الاطار توأكب الدراسة تمثيل المرأة في مختلف المؤسسات الحكومية والتشريعية والقضائية مع استعراض للبيئة القانونية والتشريعية التي ساهمت في السماح بتمثيل المرأة في هذه الهيئات

وتكشف الدراسة ان تاريخ الحياة الحزبية في الاردن قديم ويرجع الى عهد الامارة ، وفي فترة الخمسينات ظهرت احزاب المعارضة الا ان نشاطها لم يدم طويلاً بسبب الاوضاع السياسية في البلاد اذ ان ذلك . واستمر الوضع قائماً حتى صدور قانون الاحزاب عام 1992 ، ورغم عدم وجود دراسات تتحدث عن بداية العمل الحزبي للمرأة في الاردن الا انه من المرجح ان نشاط المرأة الحزبي بدأ في خمسينيات القرن الماضي مع بداية نضالها لمطالبة بحقوقها السياسية والاجتماعية .

### التوصيات:

#### أولاً: الى المجتمع الأردني:

- 1- التوقف عن النظر للمرأة بصورة سلبية واعتبار ان مكانها في المنزل فقط.
- 2- النظر بايجابية وتقدير للمنجزات التي حققتها المرأة الاردنية في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية وغيرها
- 3- دعم المرأة في عملها السياسي يبدأ من اسرتها الصغيرة ويمتد ليشمل العائلة الكبيرة والعشيرة
- 4- التوقف عن ممارسة الضغوط الاجتماعية على المرأة لدفعها لاختيار رجل في الانتخابات البلدية والبرلمانية وغيرها من المواقع ، وافساح المجال امامها لاختيار الانسب
- 5- تغيير نظرة المجتمع لدور المرأة السياسي عملية مستمرة تتطلب جهداً مشتركاً من كافة القوى الاجتماعية والسياسية في الاردن .

#### ثانياً: الى الحكومة الأردنية:

تعتبر المرأة في المجتمع قوة فاعلة لا يستهان بها عند استغلال قوتها ، فالمرأة في المجتمع الأردني تشكل مانسته 49% من المجموع الكلي للمجتمع الأردني وعلى الحكومة الأردنية اخذ هذه النسبة الكبيرة بعين الاعتبار عند وضع القوانين والتشريعات، ولا بد للحكومة الأردنية ان تعمل على :

- 1- تعديل القوانين والتشريعات التي تقف عائقاً امام تمكين المرأة سياسياً ،

- 2- تعديل القوانين والتشريعات بحيث تسمح بوجود تمثيل حقيقي وليس شكلي للمرأة في مختلف الهيئات ( الحكومة ، البرلمان ، الجمعيات ، النقابات .... الخ ) .
- 3- تشكيل هيئات بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني ، بحيث تكون مهمتها تنمية القدرات السياسية للمرأة في كافة محافل العمل السياسي .
- 4- افساح المجال للمرأة بتمثيل الاردن في المحافل الدولية من خلال الوفود الحكومية والاجتماعات الدولية وغيرها ، ومثل هذا الامر سيزيد من احتكاك المرأة الاردنية بتجارب عديدة في هذا المجال الامر الذي سيزيد ويراكم من خبرتها السياسية .
- 5- العمل مع القوى الاجتماعية على تغيير الصورة السلبية عن المرأة في المجتمع والمساهمة في إبراز قدراتها الحقيقية .
- 6- توفير الدعم المادي والمعنوي واللوجستي للجمعيات والاتحادات النسائية ومساعدتها في اهدافها .
- 7- تعزيز ودعم المشاركة الاقتصادية للمرأة والدفع باتجاه انخراطها بشكل اكبر في سوق العمل .

### ثالثا: الى الأحزاب الأردنية:

- 1- على الأحزاب الأردنية ان تقوم بتعديل البنود الخاصة بالمرأة الأردنية في برامجها السياسية وتوضيحها والاهتمام بشكل مباشر بقضايا المرأة الأساسية وعدم الإشارة الى موضوع المرأة في البرامج السياسية للأحزاب بشكل عام .
- 2- على الأحزاب الأردنية ان تقوم ومن خلال قوانينها الداخلية بزيادة نسبة تمثيل المرأة في كوادرها ، بحيث تسمح النظم الداخلية للأحزاب بوصول المرأة لمناصب قيادية داخل هيئات الحزب المختلفة وفي مناطق مختلفة .
- 3- على الأحزاب الأردنية القيام بتدريب كوادرها النسوية في مجال العمل السياسي الحزبي ورفع كفاءتهن من خلال الدورات التدريبية وورشات العمل والتركيز على الدورات الخاصة بفن الخطابة والاتصال الجماهيري وإدارة الحملات الانتخابية وغير ذلك .
- 4- افساح المجال للمرأة باتخاذ القرارات المصيرية داخل الحزب
- 5- دعم ترشيح حزيبات لخوض الانتخابات سواء للبلديات او للبرلمان وغيرها من الهيئات
- 6- على الاحزاب ان تدعم النشاطات الاجتماعية لكوادرها النسوية ، لان من شان ذلك تعزيز صورة المرأة الحزبية في اوساط المجتمع .
- 7- التركيز على التوسع في استقطاب النساء للانضمام الى الاحزاب

### رابعا: الى المرأة نفسها:

- 1- على المرأة ان تنظر بايجابية لقدراتها للعمل في الميدان العام وتحديداً في المجال السياسي
- 2- على المرأة ان تكف عن النظر لنفسها بانها تابعة للرجل وتخضع لسلطته وارادته فيمن تحتار او تنتخب
- 3- على المرأة ان تستمر بالمطالبة بحقوقها السياسية والاجتماعية من خلال العمل المنظم في اطار الاتحادات والجمعيات النسائية وغيرها من التجمعات النسوية
- 4- على المرأة ان تعمل على تطوير قدراتها في كافة المجالات ، وتذليل العقبات التي تعترض طريق عملها السياسي ، وتطوير قدرات المرأة يشتمل على جوانب عديدة مثل امتلاك قدرات معرفية وثقافية ولغوية ، ومهارات فن الاتصال والخطابة
- 5- ينبغي على المرأة ان تعزز صلاتها ببيئتها المحلية بكافة اطرافها وان لا تتوقع على ذاتها من خلال الاحتكاك والتمازج مع مفردات العمل الجماعي المحيطة بها
- 6- دعم المرأة للمرأة ضروري ، ولكن دعم الرجل ايضاً مهم لذلك ينبغي على المرأة المنخرطة بالعمل العام ان تعزز حضورها لدى مجتمع الذكور .
- 7- تتحمل المرأة المسؤولية الرئيسية في تغيير الصورة النمطية المأخوذة عنها في المجتمع وذلك من خلال قدرتها على الوصول للاخرين وافناعهم بقدراتها على العمل .

## الفصل الأول

### الباب الأول: الواقع الاجتماعي والسياسي للمرأة الأردنية: الواقع الاجتماعي للمرأة الأردنية:

تعيش المرأة الأردنية واقعا اجتماعيا لا يكاد يختلف كثيرا عن الواقع الاجتماعي الذي تعيشه المرأة العربية، ويعود ذلك الى المركب الثقافي والذي يتمثل بالعادات والتقاليد الموروثة بالإضافة إلى العقيدة الدينية ، إلا ان الاختلاف يعود الى البيئة الاجتماعية التي تعيشها المرأة العربية والذي يختلف من دولة الى دولة وحتى داخل الدولة نفسها والتي تضم بيئات مختلفة تتمثل في المدن والأرياف والبادية.

لقد عاصرت المرأة العربية عموما والمرأة الأردنية خصوصا معظم التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التي أصابت الوطن العربي بشكل عام والمملكة الأردنية بشكل خاص في القرن الماضي وبدايات القرن الحالي والتي كان لها الأثر على مسيرة تقدم المرأة العربية والأردنية.

وقد مرت المرأة العربية في مرحلتين ساهمتا في نقلها نقلة نوعية نحو توعيتها في مجالات المطالبة بحقوقها ، المرحلة الأولى الممتدة بين العام 1950 والعام 1970 حيث مرت الدول العربية بمرحلة تنمية وطنية ساهمت بالانفتاح على الغرب مما أدى الى تغير واضح في الواقع الاجتماعي للمرأة العربية تمثل في حصولها على بعض حقوقها ، كحصولها على قدر من التعليم . يضاف الى ذلك ما عرف بمرحلة الفورة النفطية وهي المرحلة الثانية و التي شهدت تطورا اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا ساهم بخلق قوى اجتماعية عملت على توعية المرأة للمطالبة بحقوقها الاجتماعية والسياسية.<sup>1</sup>

وقد ساهمت تلك التحولات والمراحل التي مرت بها المرأة العربية الى بروز ثلاثة اتجاهات فكرية في سنوات الثمانينيات والتسعينيات والتي بدورها استقطبت العديد من النساء من المدن والأرياف . وتتمثل هذه الاتجاهات الفكرية الثلاثة في:<sup>2</sup>

#### أولا: الاتجاه التقليدي المحافظ:

يقوم هذا الاتجاه على عادات وتقاليد خاصة به ، فهو ضد عمل المرأة خارج البيت ، ويقوم على منعها من المشاركة في العمل السياسي والاجتماعي ، فالمرأة في هذا الاتجاه لها وظيفة تقليدية تكون من خلالها إما ربة بيت أو زوجة أو أخت ، وبالتالي تكون المرأة في هذا الاتجاه ذات دور إنجابي.

#### ثانيا: الاتجاه التقليدي المستنير :

أما هذا الاتجاه فانه يعطي المرأة نوعا من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتي تتوافق مع العادات والتقاليد المستقرة. ويسمح هذا الاتجاه للمرأة بالعمل ضمن مجالات تناسبها بيولوجيا ، لكن المرأة لا تستطيع اتخاذ القرارات ولا يوجد لها استقلالية أو حتى مساواة مع الرجل في العمل السياسي والاقتصادي ، ويكون دور المرأة في هذا الاتجاه مجتمعا.

#### ثالثا: الاتجاه المستنير :

يختلف هذا الاتجاه عن سابقه وذلك بأنه يدعو الى إطلاق العنان الى المرأة والتي يعتبرها مبدعة وفعالة وقادرة على تحمل المسؤوليات الى جانب الرجل . يدعو هذا الاتجاه الى إعطاء المرأة كافة الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بالإضافة الى إشراكها بالعمل السياسي لأنها قادرة على خدمة مجتمعها ، ويكون دور المرأة في هذا الاتجاه إنتاجيا.

وبناء على ما تقدم، فان معظم ما ينطبق على المرأة العربية ، ينطبق على حالة المرأة الأردنية، إلا انه من الضروري مراعاة بعض الاختلافات بين المجتمعات العربية بسبب التباين الجغرافي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي بالإضافة الى خصوصية المجتمع الأردني ذي الصبغة العشائرية .

<sup>1</sup> - عريب ، رنتاوي ، وآخرون. المرأة والعمل الانتخابي في الوطن العربي، ص 20-21

<sup>2</sup> - مصدر سابق ، ص 21

ويتميز المجتمع الأردني بأنه مجتمع أبوي بالإضافة الى انه مجتمع عشائري ، تحكمه عادات وتقاليد وأعراف وعقيدة دينية تؤثر في سلوك المجتمع ، وانعكست هذه الامور بشكل كبير على حياة المرأة الأردنية. وكمثاليتها في العالم العربي تعاني المرأة الأردنية من سلطة المجتمع الذكوري ، التي تقوم بتقسيم العمل على أساس الجندر ، الأمر الذي ينعكس على مسيرة المرأة الأردنية ، ذلك التقسيم عمل على تهميش النساء الأردنيات واللواتي يشكلن قاعدة كبيرة في المجتمع الأردني التي لا تقل عن 49% من المجموع العام للمجتمع الأردني . وساهم ذلك التقسيم في حرمان النساء الاردنيات من المشاركة بشكل فاعل في الحياة العامة وكذلك حرمانهن من حقوقهن الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.<sup>3</sup>

ويظهر مما تقدم، بأن المرأة الأردنية تعاني من الواقع الاجتماعي الذي تعيشه، وتختلف تلك المعاناة التي تواجهها المرأة الأردنية من مكان لآخر، فالأردن معروف بطبيعته وتقسيماته الجغرافية والتي تضم المدن والأرياف والبادي والمخيمات التي تضم اللاجئين الفلسطينيين. فواقع المرأة الاجتماعي في الأردن يحكمه مجتمع أبوي يقوم على عادات وتقاليد وأعراف تعزز من تبعية المرأة للرجل في المجتمع الأردني الأمر الذي يعمل على حرمان المرأة من حقوقها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بالإضافة الى تهميشها كقوة فاعلة في المجتمع الأمر الذي يجعل المرأة عبئا على المجتمع بدلا من تحفيزها لتكون عضوا منتجا.

### الواقع السياسي للمرأة الأردنية:

توصف المشاركة السياسية للمرأة في الاردن بانها ضعيفة ، على الرغم من تنامي دورها الاقتصادي والاجتماعي وما رافق ذلك من تحولات ديمقراطية شهدتها الاردن في العقدين الاخيرين ، الا ان ذلك لم ينعكس على الواقع السياسي للمرأة في الاردن، ولم يتم تمثيلها بشكل منصف في الحكومة و البرلمان و النقابات و الاحزاب السياسية وغيرها من الهيئات .

بدا النضال السياسي للمرأة في الاردن للمطالبة بحقوقها في عام 1952 الذي شهد انطلاق رابطة اليقظة النسائية التي طالبت بحقوق المرأة في الانتخاب والترشيح للمجالس البلدية والنيابية، وقد طالب اتحاد المرأة العربية في الأردن منح المرأة حقوقها السياسية وذلك من خلال المذكرات التي رفعت الى مجلسي الوزراء والأعيان ، وقد أثمرت تلك الجهود في العام 1955 عن صدور قرار من مجلس الوزراء يعطي المرأة المتعلمة الحق في الانتخاب وليس الترشيح واستثناء النساء غير المتعلمات ، وادى ذلك القرار الى حدوث ردود فعل واسعة طالبت بمنح المرأة الامية هذا الحق اسوة بالرجل وكان ذلك القرار قد عمل على خلق ردات فعل أدت الى تنظيم حملات واسعة تطالب منح المرأة الأمية هذا الحق اسوة بالرجل . واستمر نضال المرأة الأردنية ومطالبتها بحقوقها السياسية من خلال المذكرات ، وعن طريق اللجنة النسائية الأردنية التي تشكلت في العام 1974. وفي نفس ذلك العام منحت المرأة حق الترشيح والانتخاب للمجالس البلدية والنيابية وذلك للمرة الأولى بموجب القانون المعدل لقانون انتخاب مجلس النواب رقم -8-<sup>4</sup>.

ونتيجة للأوضاع السياسية في الاردن انذاك والتي تمثلت بغياب البرلمان نتيجة احتلال الضفة الغربية عام 1967 ، بقيت المرأة الأردنية محرومة من ممارسة حقوقها في الانتخاب والترشيح وفق ما نص على ذلك التعديل في قانون الانتخابات ، وخلال فترة الفراغ التشريعي التي شهدتها البلاد ، شكل الملك حسين عام 1978 مجلس وطني استشاري ضم ثلاث سيدات ، أما في دورته الثانية والتي كانت في العام 1980 فقد تم ضم المجلس 4 سيدات ، أما العام 1982 والذي شهد الدورة الثالثة للمجلس فقد تم تعيين 4 سيدات أيضا ، وذلك من أصل 190 عضوا .<sup>5</sup>

شهد عام 1989 عودة الحياة الديمقراطية للاردن، وجراء اول انتخابات نيابية حيث تميزت تلك الانتخابات باول مشاركة للمرأة كناخبة ومرشحة في ان واحد ، حيث ترشحت 12 امرأة من أصل 647 مرشحا أي بنسبة 1.85% من اجمالي عدد المرشحين إلا ان أيا منهن لم تنجح في تلك الانتخابات.

<sup>3</sup>-مجموعة من الباحثين، مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات النيابية لعام 2003، ص9

<sup>4</sup>-سيادي ، صباح. تجربة المرأة الأردنية السياسية ونظام الكوتا، عبر الانترنت،

<http://www.womengateway.com/arwg/e-library/Papers/W3.htm>

<sup>5</sup>- رنتاوي ، مصدر سابق ص 47

في الانتخابات النيابية التي جرت 1993 ، كان اقبال النساء على الترشيح ضعيفاً حيث بلغ عددهن 3 مرشحات من أصل 534 مرشحا ، منهن مرشحتان على المقعد نفسه " كوتا أثنائية للشيشان والشركس " وقد فازت مرشحة واحدة.<sup>6</sup>

شهدت انتخابات عام 1997 اقبالا من النساء على الترشيح حيث بلغ عدد المرشحات 17 سيدة ، ويعود ذلك الى الدور الذي قامت به مؤسسات المجتمع المدني لدعم الحملات الانتخابية إلا ان أيا منهن لم تنجح.<sup>7</sup>

في انتخابات عام 2003 جرى تعديل على قانون الانتخابات ، حيث نص القانون على وجود كوتا للنساء في مجلس النواب (6 مقاعد ) مما أدى لزيادة عدد المرشحات الى 54 سيدة . وكان من بين السيدات الست اللواتي حصلن على عضوية مجلس النواب سيدة حزبية تنتمي لحزب جبهة العمل الإسلامي .

أما بالنسبة لمجلس الأعيان ، فقد كان حضور المرأة فيه ثابتاً منذ عام 1989 ، عينت سيدة واحدة في مجلس عام 1989 ، وسيدتان في العام 1993 وثلاث سيدات في العام 1997. و4 سيدات في عام 2003 . و7 سيدات عام 2005 عندما أعيد تشكيل المجلس .

وعلى صعيد السلطة التنفيذية فقد تم تعيين أول امرأة كوزيرة للتنمية الاجتماعية وهي السيدة إنعام المفتي وذلك في العام 1979. وفي العام 1984 تم تعيين السيدة ليلي شرف كوزيرة للأعلام. وتم تعيين الدكتورة ريماء خلف كوزيرة للصناعة والتجارة في العام 1993 كانت ريماء خلف أول سيدة تشغل منصب نائب رئيس الوزراء إضافة الى حقيبة وزارة للتخطيط عام 1995.<sup>8</sup>

لم يكن وجود المرأة ثابتاً في الحكومات الأردنية خلال السنوات العشرة الاخيرة ، ولكن في حكومة رئيس الوزراء فيصل الفايز (2004 واستمرت حتى ابريل / نيسان من عام 2005) كان هناك اربع وزيرات ، وفي حكومة عدنان بدران (2004- 25-11-2005) شغلت ثلاث نساء المناصب الوزارية . وفي حكومة معروف البخيت (25-11-2005 ولغاية الان ) تقلص عدد الوزيرات الى وزيرة واحدة .

بالنسبة لوجود المرأة في البلديات ، شاركت المرأة في الانتخابات البلدية كناخبة فقط حتى عام 1982 عندما جرى تعديل قانون البلديات بحيث أصبح من حق المرأة المشاركة في الانتخابات البلدية ناخبة ومرشحة . وكانت المشاركة الأولى للمرأة الأردنية كناخبة ومرشحة في الانتخابات البلدية عام 1989 ، الا ان الحظ لم يحالف اي من المرشحات في تلك الانتخابات . في الانتخابات البلدية لعام 1995 تم تعيين 99 سيدة ضمن اللجان البلدية التي شكلت للاعداد للانتخابات البلدية آنذاك. ترشحت عشرون سيدة للانتخابات البلدية وفازت منهن واحدة برئاسة إحدى البلديات، وتسع نساء أخريات بعضوية المجالس البلدية. في الانتخابات البلدية لعام 1999 ترشحت 43 سيدة نجح منهن 8 . في عام 2003 تم تعيين سيدة في كل مجلس بلدي في الاردن حيث بلغ عدد النساء الاعضاء في المجالس البلدية 93 سيدة .\*

أما فيما يتعلق بوجود المرأة في السلطة القضائية ، فقد عينت أول سيدة بوظيفة قاض في عام 1996 ثم تلاها تعيين سيدتين أخريين. ويبلغ عدد السيدات العاملات في السلك القضائي في الاردن حالياً 26 سيدة .

### الواقع الاقتصادي للمرأة الأردنية

تظهر الأرقام الرسمية أن الأردن يتمتع بأعلى مستويات تعليم الإناث في دول الشرق الأوسط إلا أن مشاركة المرأة الأردنية في القوى العاملة لا تمثل سوى ما يقارب 12% ، وهذا يدل على أن مشاركة المرأة الأردنية في القوى

<sup>6</sup>- مصدر سابق ص 47

<sup>7</sup>-مصدر سابق ، ص 48

<sup>8</sup>-سيادي ، مصدر سابق

\* منح قانون البلديات لعام 2007 النساء كوتا لإشغال ما نسبته 20% من مقاعد المجالس البلدية



العاملة لا تزال دون الطموح. كما تظهر الأرقام الرسمية ان مشاركة المرأة الاقتصادية لا تزيد عن 13%، منهم أقل من 2% صاحبات أعمال، وبينت الأرقام ارتفاع معدل البطالة بين الإناث إلى 26% مقابل 13% للذكور. وتشكل المرأة 38% من إجمالي العاملين في الدوائر الحكومية و21% من العاملين في القطاع الخاص<sup>9</sup>.

ومن أسباب تدني مشاركة المرأة في الاردن في النشاط الاقتصادية ، قوانين العمل والتقاعد والضمان الاجتماعي حيث أن مجموعة القوانين والتشريعات التي تنظم العلاقة بين المستخدم والمستخدم لا تقدم الفوائد للعاملات ذاتها كما هو الأمر بالنسبة للرجال، فالذكور العاملون يخضعون للإعفاءات الضريبية عن العائلة بغض النظر عما إذا كانت زوجاتهم تعمل وهذه الميزة غير موجودة لدى المرأة العاملة.

كما أن بعض قوانين العمل ذات الدور الوقائي تقوم بدور العوائق، مثال ذلك ان إجازة الأمومة الطويلة التي يمنحها قانون العمل للمرأة قد تكون عائقاً لدخولها العمل في القطاع الخاص، بمعنى أن قوانين العمل تحد من قدرة المرأة على المشاركة الفعالة في سوق العمل مما يؤدي إلى تدني نسب مشاركة المرأة النشاط الاقتصادي مقارنة بنسب مشاركة الرجل. إضافة لوجود عوائق اجتماعية تحدد الأدوار التقليدية للمرأة في المجتمع على اعتبار ان الرجل هو المعيل الوحيد للعائلة<sup>10</sup>.

### المشاركة السياسية للمرأة الأردنية والقوانين:

من خلال مراجعة نصوص القوانين الأردنية والدستور الأردني والخاص بالانتخاب والترشيح يظهر بان المشرع الأردني منح هذا الحق للجميع دون تمييز على أساس الجنس حيث اعتمدت هذه القوانين الكفاءات والمؤهلات ، إلا ان هذه القوانين منحت المرأة نسبا محددة للتمثيل من خلال نظام الكوتا . يذكر ان عدة تعديلات كانت قد اجريت على القوانين الخاصة بالانتخابات خلال السنوات الماضية بما يتناسب مع التحولات التي شهدتها المجتمع الاردني وكانت هذه القوانين قد اجري عليها تعديلات عديدة ويعود ذلك الى التحولات والانفتاح الذي تواجهه المملكة الأردنية الهاشمية، وكان آخر تعديل على هذه القوانين في العام 2007 .

وفيما يلي أهم هذه المواد الواردة في الدستور الأردني:

#### **1) المادة 6 الفقرة الأولى:**

" الأردنيون سواء أمام القانون لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين".

#### **2) المادة 22 الفقرة الثانية:**

" التعيين للوظائف العامة من دائمة ومؤقتة في الدولة والإدارات الملحقة بها والبلديات يكون على أساس الكفاءات والمؤهلات".

### التعديلات في قانون الانتخابات البلدية ( الكوتا النسائية )

شهد الأردن صدور أول قانون للبلديات وذلك في العام 1925 ، وقد اجري عليه تعديلات، ومنها القانون رقم 29 للعام 1955 ، وقد سرى هذا القانون حتى اجري عليه تعديلات جديدة حسب القانون المعدل رقم 21 للعام 2003 ، و آخر هذه التعديلات كان القانون المعدل رقم 14 للعام 2007. وينص هذا القانون المعدل في المادة 9 في فقراته أ - ب على<sup>11</sup>

<sup>9</sup>- مسح العمالة والبطالة للربع الأول من عام 2007 دائرة الإحصاءات العامة

<sup>10</sup>- مركز أمان

<sup>11</sup>- قانون البلديات المعدل ، عبر الانترنت ،

[http://www.lob.gov.jo/ui/laws/search\\_no.jsp?no=14&year=2007](http://www.lob.gov.jo/ui/laws/search_no.jsp?no=14&year=2007)

أ- يجوز تقسيم منطقة البلدية الى دوائر انتخابية يتم تحديدها ، وبيان عدد الأعضاء الذين ينتخبون في كل دائرة منها بقرار من الوزير ينشره في الجريدة الرسمية.

ب- يخصص للمرشحات لعضوية المجلس نسبة لا تقل عن (20%) من عدد أعضاء المجلس لإشغالها من اللواتي حصلن على أعلى الأصوات وإذا لم يتقدم العدد المطلوب من المرشحات أو لم يتوافر العدد الذي يساوي هذه النسبة من عدد أعضاء المجلس لإشغالها فيتم التعيين بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير في حدود هذه النسبة ، ويطبق هذا النص على أمانة عمان الكبرى فيما يتعلق بالأعضاء المنتخبين

"يخصص للمرشحات لعضوية المجالس نسبة لا تقل عن 20% من عدد أعضاء المجلس لإشغالها من اللواتي حصلن على أعلى الأصوات وإذا لم يتقدم العدد المطلوب من المرشحات أو لم يتوافر العدد الذي يساوي هذه النسبة من عدد أعضاء المجلس لإشغالها فيتم التعيين بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير في حدود هذه النسبة، ويطبق هذا النص على أمانة عمان الكبرى فيما يتعلق بالأعضاء المنتخبين".

### التعديلات على قانون الانتخابات النيابية (نظام الكوتا) :

تنص التعديلات التي ادخلت على نظام تقسيمات الدوائر الانتخابية عام 2003 و في الفقرة الاولى من المادة الثالثة في قانون الانتخابات المؤقت رقم 42 لعام 2001 على أن "يضاف إلى مجموع عدد المقاعد النيابية المخصصة للدوائر الانتخابية (...) ستة مقاعد تخصص لإشغالها من المرشحات الفائزات في مختلف الدوائر الانتخابية في المملكة بهذه المقاعد وفقا لأحكام الفقرة (ج) من المادة (45) من قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (34) لسنة 2001".

وتنص الفقرة الثانية من نفس المادة على أن "تطبق أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة مرة واحدة عند إجراء انتخابات أول مجلس نواب بعد نفاذ مفعول هذا النظام، ويجوز لمجلس الوزراء اتخاذ قرار باستمرار العمل بأحكامها وتطبيقها لأكثر من مرة في انتخابات مجالس النواب اللاحقة إذا اقتضت ذلك متطلبات المصلحة العامة".\*

### الباب الثاني:

### تاريخ الأحزاب السياسية في الأردن:

تعود جذور الحياة الحزبية في الاردن مع تاسيس امارة شرقي الأردن في عام 1921، وكان أول حزب سياسي في الأردن هو حزب الاستقلال، ثم شكلت جمعية الشرق العربي في أربد 1923 للسعي وراء الوحدة العربية والعمل من أجل استقلال منطقة الشرق العربي استقلالا تاما، وحزب الشعب الأردني لتأييد الحكم الدستوري والحفاظ على استقلال البلاد ونشر مبادئ الإخاء.

وقد كانت هناك أحزاب أخرى مثل الحزب الحر المعتدل، وعصبة الشباب الأردني المثقف، وحزب العمال الأردني، وجمعية مساعدة العمال الأردنية، وحزب التضامن الأردني، والحزب الوطني الأردني، واللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني، والإخاء الأردني.

وربما كانت الأحزاب السياسية التي تشكلت شرقي الأردن في لفترة من 1927-1940 تشكل انعكاسا للبنية الاجتماعية السائدة ذات الطابع العشائري ولم تكن تعمر طويلا، وكان لتعدد وقصرها وعدم استنادها إلى حركة

\* قررت الحكومة الأردنية في 20 أغسطس / آب استمرار العمل بهذا النظام دون تعديل في الانتخابات التي ستجري في العشرين من نوفمبر / تشرين ثاني 2007

اجتماعية محددة المطالب وغياب البرامج الاقتصادية وسياسية واضحة المعالم عنها، أنها بقيت تجمعات شخصية محددة وأصبحت عرضة للانهايار السريع، وظل الضامن الوحيد لاستمرارها يتوقف على شكل العلاقة بين أفرادها<sup>12</sup>

أما المرحلة الثانية من تاريخ الحياة الحزبية في الأردن فهي مرحلة نشوء المملكة الأردنية الهاشمية عام 1946 . ففي ذلك العام ظهر حزبان بموافقة الحكومة وهما حزب النهضة العربية والذي هدف لتحقيق أهداف النهضة، وهناك حزب آخر ظهر في نفس الفترة واغلق بعد شهرين وغادر أعضائه إلى دمشق احتجاجاً وهو حزب الشعب الأردني برئاسة عبد المهدي الشمايلة الذي عاد بعد عامين ورخص الحزب ثانية ودعى للإصلاح والرقى بالأردن ولم يعمر طويلاً.

لم تكن فترة حكم الملك طلال كافية لتظهر فيها نشاطات الأحزاب ولكن الملك ساهم بوضع الدستور لكبح جماح السلطة التنفيذية التي كانت الأحزاب طوال الفترة الماضية تعمل لتحقيق أهدافها السياسية باستثناءات بسيطة.

كان لانضمام الضفة الغربية للشرقية دوراً كبيراً في تغيير طبيعة ودور الأحزاب لعدة أسباب أبرزها أن القيود قد خفت تدريجياً وفتح المجال للحريات فالقادمون من الضفة الغربية أو فلسطين المحتلة للأردن بحاجة لنوع من الحريات التي انتبه لها النظام وظل هذا في سياسة النظام السياسي طوال السنين اللاحقة إذ أن كل هجرة أو نزوح من فلسطين للضفة الشرقية رافقته إجراءات فتح الباب للحريات كما حصل بعد عام 1948 وعام 1967 وبعد عودة المقيمين في الكويت عام 1991م.

ومن أهم المظاهر الجديدة في الأردن بعد ضم الضفة الغربية وبداية الحراك السياسي في عام 1953 ومجيء الملك حسين وفتح الباب للديموقراطية والحريات، ظهرت أحزاب معارضة شكلت نخبة منافسة للحكومة وطرحت شعارات براقه وأصبحت تصل للقرى على عكس ما كان عليه الحال سابقاً. بيد ان سيطرة الملك على الأحزاب كانت سريعة قبل استفحال أمرها وساعد الملك أن رئيس الحزب إذا فقد مركزه الحزبي فان مركز الحزب يتأثر بذلك. وذكر دارسون لتلك الفترة أن حزب البعث لم يكن في الأردن بحيث يصمد عملياً أمام التجارب وان الحزب الشيوعي لم يتقدم في الأردن بسبب ارتفاع الأجور.

هناك أحزاب لم تكن مناهضة مثل الأحزاب السابقة مثل الأخوان المسلمين أو التحرير ولم يكن لحزب التحرير تأثير في الحياة السياسية اصلاً. أما جمعية الأخوان المسلمون فقد كان دائماً مؤيداً للسلطة التنفيذية وله مواقف مميزة في وسط الخمسينات عندما اشتد الضغط الناصري القومي على الأردن فان الحزب مر في عصر ذهبي في علاقته مع السلطة التنفيذية. وهكذا فإن الأحزاب قد أقل نجمها وان فترة فعاليتها كانت مقيدة ما بين عام 1952 وعام 1956 وأنها لم تؤثر على الحياة السياسية وان الحكومة تصرفت بحزم خصوصاً أن الأردن كان يرتبط بمعاهدة مع بريطانيا حيث لم تكن بريطانيا تسمح للشيوعيين أو البعثيين بالعمل.

ولقد ظل الوضع كذلك حتى قيام الاتحاد الوطني العربي عام 1972م وهو تنظيم حزبي ابرز أهدافه اعتبار قضية فلسطين قضية عربية وأن المصلحة الاقتصادية تحدد الأولويات مع الدول الأجنبية. هذا الاتحاد لم يستمر إذ اثر عليه مؤتمر الرباط الذي اعتبر أن المنظمة (م.ت.ف) ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني. وهكذا ظلت جماعات الضغط عنصراً فعالاً في السياسة الأردنية وبخاصة في غياب الأحزاب ومجلس النواب الفعال، ولوحظ ذلك عملياً

<sup>12</sup> - إبراهيم غرايبة.

ذلك في الثمانينات في أحداث جامعة اليرموك 1986 وأحداث عام 1989 في معان عندما تحركت جماعات الضغط وعبرت عن رأيها بالعنف. وقد ساهم ذلك في عودة الأحزاب للعمل بشكل علني عام 1992<sup>13</sup>

وكما أسلفنا سابقاً، فإن الحياة الحزبية في الأردن تعود الى بدايات تأسيس الدولة ، والتي مرت بالعديد من المحطات السياسية التي تتعلق بالوضع السياسي الداخلي وكذلك الإقليمي . ففي عام 1952 أكد الدستور الأردني على حق المواطنين في تشكيل الأحزاب السياسية والمشاركة والانتخاط فيها. وفي العام 1955 صدر اول قانون للأحزاب السياسية الذي ساهم في بدء عملية ترخيص الأحزاب السياسية، حيث خاضت الأحزاب المرخصة آنذاك أول تجربة برلمانية في العام 1956. وبعد ذلك غابت الأحزاب السياسية الأردنية عن العمل الحزبي المنظم بسبب الظروف السياسية الداخلية والإقليمية التي أحاطت بالأردن . وقد بقي هذا الوضع قائماً حتى العام 1989 الذي شهد تحولاً حيث استأنفت الحياة الديمقراطية في الأردن وذلك من خلال عودة الانتخابات البرلمانية وما تلاها من صدور لقانون الأحزاب في العام 1992 الأمر الذي أدى الى إعادة الحياة للأحزاب السياسية ، حيث تم تشكيل ما يزيد عن 30 حزبا سياسيا.<sup>14</sup>

وتعتبر الأحزاب السياسية ذات أهمية كبيرة وذلك بالنسبة لطبيعة الدور الذي تقوم به الأحزاب السياسية في الأنظمة الديمقراطية والتي تتمثل في كونها آلية للمشاركة السياسية والتعددية السياسية بالإضافة الى مساهمتها في العمل على تداول السلطة وإنتاج النخبة السياسية. وتعتبر الأحزاب في العالم بشكل عام والأحزاب الأردنية بشكل خاص عن المصالح الاقتصادية والاجتماعية للفئات الاجتماعية المختلفة في المجتمع.<sup>15</sup>

### الأحزاب السياسية الأردنية وتياراتها :

يوجد في الأردن 35\* حزبا سياسيا تتوزع على خمسة تيارات حزبية وهي:<sup>16</sup>

- 1- تيار الأحزاب الإسلامية ( 3 أحزاب)
- 2- تيار الأحزاب اليسارية (6 أحزاب)
- 3- تيار الأحزاب القومية ( 7 أحزاب)
- 4- تيار أحزاب الوسط ( 16حزب)
- 5- تيار أحزاب المصالح (حزبان)

وبالنسبة لأهم الأحزاب السياسية التي تندرج تحت إطار كل تيار على حده فإن تقسيمها وحسب خارطة الأحزاب السياسية الأردنية يكون كالتالي:

أولاً: الأحزاب العقائدية: ويندرج تحت إطارها التيار الإسلامي واليساري والقومي

تيار الأحزاب الإسلامية: ويندرج تحت إطاره 3 أحزاب رئيسية وهي:

- 1- حزب جبهة العمل الإسلامي
- 2- الحركة العربية الإسلامية الديمقراطية (دعاء)
- 3- حزب الوسط الإسلامي

<sup>13</sup>- المجلة الثقافية ، الجامعة الاردنية

<sup>14</sup>- موسى ، شتيوي ، تجربة الأحزاب السياسية في الأردن، 2006، ص 95-96

<sup>15</sup>- مصدر سابق، ص 95

<sup>16</sup>- مركز القدس للدراسات السياسية ، نحو رؤية اقتصادية مشتركة للأحزاب السياسية والقطاع الخاص في الأردن، 2006، ص 140-149

\* هناك حزبان قيد التأسيس وهما حزب الحياة وحزب الجبهة الأردنية الموحدة وهما أول حزبان يؤسسان وفق قانون الأحزاب الجديد الذي اقر في ابريل / نيسان 2007

تيار الأحزاب اليسارية، ويندرج تحت إطارها 6 أحزاب رئيسية وهي:

- 1- الحزب الشيوعي الأردني
- 2- حزب الشغيلة الشيوعي الأردني
- 3- حزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد)
- 4- حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني
- 5- حزب اليسار الديمقراطي الأردني
- 6- الحزب التقدمي

تيار الأحزاب القومية: ويندرج تحت إطارها 7 أحزاب رئيسية وهي:

- 1- حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني
- 2- حزب البعث العربي التقدمي
- 3- حزب الأرض العربية
- 4- حزب الأنصار العربي الأردني
- 5- حزب الجبهة الأردنية العربية الدستورية
- 6- حزب الحركة القومية الديمقراطية الشعبية
- 7- حزب العمل القومي (حق)

ثانيا: أحزاب البرامج (أحزاب الوسط): وتضم أحزاب الوسط 16 حزبا رئيسيا وهي:

- 1- الحزب الوطني الدستوري
- 2- حزب المستقبل
- 3- حزب النهضة الأردني
- 4- حزب العمل الأردني
- 5- حزب الأحرار
- 6- حزب الأمة الأردني
- 7- حزب السلام
- 8- حزب الرفاه الأردني
- 9- حزب العدالة والتنمية الأردني
- 10- حزب الأجيال الأردني
- 11- الحزب العربي الأردني
- 12- حزب الفجر الجديد العربي الأردني
- 13- حزب حركة لجان الشعب الأردني
- 14- حزب الرسالة
- 15- حزب العهد
- 16- حزب الحرية والمساواة

ثالثا: أحزاب المصالح: وضم هذا التيار حزبان هما:

- 1- حزب حركة حقوق المواطن
- 2- حزب الخضر الأردني

### المرأة في الأحزاب الأردنية :

لا توجد دراسات تفصيلية تتحدث عن تاريخ بداية العمل الحزبي للمرأة في الاردن ، الا انه ووفق ما تذكره عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الاردني اميلي نفاع ، وهي من اقدم الحزبيات في الاردن، فان اول ظهور للمرأة في الاحزاب الاردنية كان عام 1951 بعد وحدة الضفتين الشرقية والغربية . وحسب نفاع فان الحزب الشيوعي الاردني كان اول حزب اردني يستقطب نساء في صفوفه ، ومن ابرز الحزبيات في تلك الفترة حسب نفاع كل من سلوى

شهادة وسلوى زيادين ورفقة غصين وميلاده خميس وجلس حنا واميلي نفاع . وبعد الحزب الشيوعي ظهر التيار البعثي في الأردن حيث كان من ابرز نساء هذا التيار كل من لمعة الرزاز واسعاف شقير وسهيله الريماوي ، ثم ظهرت الاحزاب القومية ومن ابرز رموزها النسائية في الاردن كل من زها مانجو ورعدة جردانة .  
والتالي جدول يبين نسبة وعدد النساء المشاركات في الهيئة التأسيسية للأحزاب السياسية بالنسبة لعدد المؤسسين والتي تشكلت بعد صدور قانون عام 1992\*:

| اسم الحزب السياسي                               | عدد المؤسسين | ذكور | إناث | النسبة |
|---|--------------|------|------|--------|
| حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني              | 75           | 75   | 0    | 0%     |
| الحزب الشيوعي الأردني                           | 71           | 66   | 5    | 7%     |
| حزب جبهة العمل الإسلامي                         | 312          | 301  | 11   | 3.5%   |
| حزب الشعب الديمقراطي الأردني " حشد "            | 100          | 88   | 12   | 12%    |
| حزب المستقبل                                    | 158          | 154  | 4    | 2.5%   |
| حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني           | 94           | 89   | 5    | 5%     |
| الحزب التقدمي                                   | 59           | 54   | 5    | 8%     |
| حزب البعث العربي التقدمي                        | 76           | 76   |      | 0%     |
| حزب الحركة العربية الإسلامية الديمقراطية "دعاء" | 72           | 61   | 11   | 15%    |
| حزب العمل القومي " حق "                         | 62           | 61   | 1    | 1.5%   |
| حزب الجبهة الأردنية العربية الدستورية           | 65           | 62   | 3    | 5%     |
| حزب الأحرار                                     | 105          | 52   | 53   | 50%    |
| حزب اليسار الديمقراطي الأردني                   | 277          | 276  | 1    | 0.3%   |
| حزب الأنصار العربي الأردني                      | 85           | 79   | 6    | 7%     |
| حزب السلام الأردني                              | 106          | 90   | 16   | 15%    |
| حزب الأمة                                       | 59           | 57   | 2    | 3%     |
| حزب الأرض العربية                               | 67           | 63   | 4    | 6%     |
| الحزب الوطني الدستوري                           | 950          | 909  | 41   | 4%     |
| حزب الحركة القومية الديمقراطية الشعبية          | 63           | 55   | 8    | 13%    |
| حزب العمل الأردني                               | 64           | 60   | 4    | 6%     |
| حزب الأجيال الأردني                             | 60           | 56   | 4    | 7%     |
| حزب الفجر الجديد العربي الأردني                 | 70           | 70   |      | 0%     |
| حزب النهضة الأردني                              | 236          | 218  | 18   | 8%     |
| حزب الخضر الأردني                               | 57           | 53   | 4    | 7%     |
| حزب حركة حقوق المواطن الأردنية " حماة "         | 53           | 51   | 2    | 4%     |
| حزب الشغيلة الشيوعي الأردني                     | 53           | 48   | 5    | 9%     |
| حزب حركة لجان الشعب الأردني                     | 65           | 61   | 4    | 6%     |
| حزب الرفاه الأردني                              | 53           | 39   | 14   | 26%    |
| حزب الوسط الإسلامي                              | 122          | 115  | 7    | 6%     |
| الحزب العربي الأردني                            | 52           | 43   | 9    | 17%    |

\* المصدر: بيانات وزارة الداخلية، 2007/5/28

|                              |     |    |    |       |
|------------------------------|-----|----|----|-------|
| حزب الرسالة                  | 62  | 52 | 10 | 16%   |
| حزب العهد                    | 74  | 55 | 19 | 26%   |
| حزب العدالة والتنمية الأردني | 53  | 37 | 16 | 30%   |
| حزب الحرية والمساواة         | 51  | 41 | 10 | 20%   |
| الحزب الوطني الأردني         | 131 | 74 | 57 | 43.5% |

#### عدد المؤسسين الإجمالي للأحزاب ونسبة المرأة المشاركة في الهيئات التأسيسية للأحزاب:

| النسبة | العدد الكلي لمؤسسي الأحزاب<br>إناث | العدد الكلي لمؤسسي الأحزاب<br>ذكور وإناث |
|--------|------------------------------------|--|
| 9%     | 372                                | 4116                                     |

#### نسبة المرأة في الهيئات التأسيسية وفقا للتيارات الحزبية

| النسبة | اسم التيار الحزبي |
|--------|-------------------|
| 6%     | التيار الإسلامي   |
| 5%     | التيار اليساري    |
| 6%     | التيار القومي     |
| 11.5%  | التيار الوسطي     |

تظهر الجداول السابقة تدني نسبة مشاركة المرأة في الأحزاب ، لجهة مشاركتها في الهيئات التأسيسية في مختلف التيارات الحزبية وبنسبة متفاوتة . وتظهر ارتفاع نسبة النساء في الهيئات التأسيسية في احزاب التيار الوسطي (11.5%)، وانخفاضها في التيار اليساري بنسبة ( 5%)، بينما شكلت المرأة في التيار الإسلامي والقومي (6%). ومن بين العدد الكلي لمؤسسي الاحزاب موضع الدراسة البالغ 4116 شخص بلغ عدد النساء من المؤسسين 372 سيدة وبنسبة (9%).

#### صورة المرأة في البرامج السياسية للأحزاب الأردنية:

على الرغم من الاهتمام النسبي بقضايا المرأة في برامج الأحزاب الأردنية ، إلا ان الواقع يشير الى ان هذه البرامج تعبر عن فهم تقليدي لدور المرأة ، فالتعاطي مع قضايا المرأة في برامج الأحزاب ينبغي ان ينبع من فهم حقيقي لقضايا المرأة وواقعها داخل المجتمع الأردني على مختلف الصعد الاجتماعية و الاقتصادية و التعليمية . إلا ان هذه البرامج الحزبية لم تعالج القضايا المرتبطة بها باليات واضحة وبرامج فعالة تطبق على ارض الواقع ، من شأنها مساعدة المرأة على النهوض بحالها وتخطي العقبات التي يضعها المجتمع أمامها . وتحاول الأحزاب الأردنية استقطاب المرأة بشكل يوازي استقطابها للرجال ومن ثم إعطاء دور هامشي لها على صعيد العضوية، مما انعكس على واقع وضع المرأة وفعاليتها ومشاركتها الحقيقية في الأحزاب الأردنية.<sup>17</sup>

#### أولا : حزب جبهة العمل الإسلامي :

بعد صدور قانون الأحزاب 1992، تشكل حزب سياسي باسم " جبهة العمل الإسلامي " وقد انطلق هذا الحزب من إطار جماعة الإخوان المسلمين نحو إطار جبهوي أوسع ، و شهد حضورا نسائيا لا بأس به ، تمثل في فوز نوال

<sup>17</sup> الإمام، محاسن، الوضع الإعلامي والقانوني للمرأة العربية والنوع الاجتماعي، ورقة عمل 2005/8/15، www.ayamm.org، تاريخ الاسترجاع 2007/4/9

الفاعوري بعضوية مجلس شوري الحزب ،لتكون أول سيدة في تاريخ الحركة الاسلامية تصل الى مراتب القيادة العليا ، اضافة الى وصول بعض السيدات الى اهم المراكز القيادية في الحزب ،كمجلس الشورى واللجنة النسائية والتي تعتبر من اهم الأذرع التنظيمية في هذا الحزب .

### المرأة والخطاب السياسي للإخوان:

عبرت جماعة الإخوان عن مشاركة المرأة السياسية من خلال أربع قضايا أساسية هي:

1. الانتخابات.
2. اختيار المرأة في المجالس المنتخبة .
3. العمل عموماً.
4. تولى المرأة الوظائف العامة والحكومية.

لقد أكد حزب جبهة العمل الإسلامي على احترام مشاركة المرأة السياسية ، إلا ان التجربة على ارض الواقع تواجه الكثير من العقبات استناداً الى طريقة تعامل الحزب مع قضية المرأة ، باعتبارها فئوية وفردية ومحاصرة من قبل الحاملين لوجهات نظر مختلفة ، وهذا ما أكدته الدكتورة نوال الفاعوري عبر انتقادها لسياسات هذا الحزب .<sup>18</sup>

تنضم العديد من النساء الأردنيات الى حزب جبهة العمل الإسلامي وذلك نتيجة لرغبات وضغوطات آبائهن وأزواجهن ، إلا ان هناك بعض المعوقات التي تواجه النساء عند الانضمام لهذا الحزب، ويعود السبب في ذلك الى ثلاثة عوامل ، يتعلق العامل الأول بالنشاطات النسوية حيث يقوم قسم المرأة في حزب جبهة العمل الإسلامي بتنظيم النشاطات بعيداً عن مقر الحزب لان القليل يذهب الى مقر الحزب نفسه للمشاركة في هذه النشاطات. أما العامل الثاني فيتعلق بوجود فئة نسوية متشددة تدفع الى الفصل بين الجنسين وتعارض مشاركة النساء في المواقع القيادية. والعامل الثالث يتعلق بمواقف الحزب المبهمة حول قضايا المرأة.

فبرنامج عمل جبهة العمل الإسلامي يؤكد على مشاركة المرأة في الحياة العامة، بما في ذلك حق التصويت والترشيح . وكان الأمين العام المؤسس لجبهة العمل الإسلامي إسحاق الفرحان قد قال خطاب له ، "بأنه ينبغي للنساء أن يشاركن في مجلس الشورى. وتشجع جبهة العمل الإسلامي النساء على التصويت في الانتخابات العامة" وفي الانتخابات النيابية التي جرت عام 2003 اعلن حزب جبهة العمل الإسلامي عن ترشيح سيدة ضمن مرشحيه في تلك الانتخابات ، وتمكنت الدكتورة حياة المسمي من الحصول على مقعد من المقاعد الستة التي خصصت للنساء حسب نظام الكوتا .

وقد شاركت أعداد كبيرة من المنتميات للحزب من النساء الاسلاميات في انتخابات 1989، و1993، و2003 . وفي الانتخابات التي جرت عام 2003

وبالنسبة للمكتب التنفيذي ، هيئة الحزب الأعلى والذي يتخذ القرارات السياسية لحزب جبهة العمل الإسلامي ، لم يضم أي امرأة في عضويته ، على الرغم من ان الحزب لم يمنع أي احد من الترشح للمراكز العامة ، إلا ان الحزب عملياً حد من مشاركة النساء الفعلية.<sup>19</sup>

### ثانياً : حزب الوسط الإسلامي:

يهدف حزب الوسط الإسلامي ومن خلال رؤيته الخاصة بالمرأة الأردنية وقضاياها الى النهوض بأوضاع الأسرة والمرأة والطفولة ، لضمان تحقيق تماسك الأسرة وتساوي الحقوق بين الرجل والمرأة.

ويركز برنامج هذا الحزب ضمن هذا الإطار على ثلاث شعارات أساسية:

- 1- امرأة فاعلة.
- 2- أسرة متماسكة.

<sup>18</sup> غرايبة، إبراهيم، نساء في معتزك السياسة ، www.aljazeera.com، 2006/6/24 ،  
<sup>19</sup> -كلاك، جانين. النساء في الأحزاب الإسلامية: حالة جبهة العمل الإسلامي الأردنية، عبر الانترنت 2007،  
<http://www.alwatan.com.kw/arb/default.aspx?isu=20040700000207#2004070000020746>



### 3- طفولة آمنة.

- ويطمح هذا الحزب فيما يخص المرأة الى ما يلي :
- العمل على محو الأمية عند المرأة الأردنية .
- العمل على تمكين المرأة من حقوقها الشرعية القانونية وإصلاح كافة القوانين المتعلقة بالمرأة استنادا الى الشريعة الإسلامية .
- ضمان الحق للمرأة في العمل وتسهيل أداء دورها التنموي وتشجيعها على الإنتاج التعاوني بتقديم الدعم المالي والقانوني لها .
- تفعيل آليات تنفيذ القرارات الصادرة من المحاكم الشرعية والمدنية في قضايا المرأة.<sup>20</sup>

#### ثالثا : حزب الشغيلة الشيوعي الأردني :

أكد هذا الحزب ومن خلال برنامجه على ضرورة الاهتمام بحقوق المرأة والدفاع عنها وإلغاء كافة مظاهر التمييز بحقها في مجال الأجور والعمل والامتيازات المختلفة وشغل الوظيفة العامة والاهتمام برعاية أطفال المرأة العاملة من خلال إنشاء دور الحضانة في مواقع العمل والإنتاج وتطوير نظام إجازات الأمومة باتجاه زيادة مدتها مدفوعة الأجر.\*

#### رابعا :حزب الرسالة :

يُدرج ضمن برنامج هذا الحزب بندا خاصا في المرأة ، وقد نص هذا البند على ان "المرأة تقع على عاتقها مسؤوليات عدة وواجبات كثيرة مثلها في ذلك مثل الرجل، فقد حققت المرأة انجازات جمة وساهمت بخدمة مجتمعها بشكل يمكن للجميع ملاحظته ذلك انه لم تعد مهنتها مقتصرة على حدود بيتها فحسب بل تعدتها لزيادة وعيها تبعا للظروف والمتغيرات الحياتية وبالتالي تنوعت نشاطاتها وللمرأة حقوق يجب تأكيدها كحق المرأة الدستوري والقانوني بالمساواة مع الرجل في جميع المجالات ضمانا لاستمرارية مشاركتها الفعالة في خدمة المجتمع والنهوض به"\*

#### خامسا:حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني:

ويتضمن برنامج هذا الحزب المادة (11) والتي تنص على ان المرأة :هي نصف المجتمع ويجب ان تتمتع بالحقوق الكاملة والمساواة مع الرجل وان تبذل الجهود لرفع مستواها وتحقيق الاطمئنان والكرامة لها.\*

#### سادسا: حزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد):

يُدرج ضمن البند الخاص بمسألة انتهاج سياسة تربية وطنية وفيما يتعلق في المرأة ما يلي:

المساواة للمرأة وصيانة حقوقها من خلال:

- 1- ضمان المساواة الفعلية للمرأة في كافة مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتطوير التشريعات الخاصة بها بما يكفل حماية حقوقها ومكانتها، وتنفيذ القرارات التي أقرت لصالح المرأة وتأمين حقها في التنظيم النسائي المستقل والديمقراطي، والنهوض بأوضاع الحركة النسائية بما يعزز دور المرأة في الحياة العامة والإنتاج.
- 2- ضمان حق المرأة العاملة في الأجر المتساوي للعمل المتساوي وصيانة حقوقها في التأمينات الصحية والاجتماعية في حالات الزواج والولادة والحضانة ورعاية الأطفال.\*

#### سابعاً: الحزب الوطني الدستوري:

<sup>20</sup> أدبيات حزب الوسط الإسلامي وتوجهاته ومنهاجه الإصلاحية ، مطابع الدستور ، عمان ، 2006، ص 90-91

من مرتكزات الحزب الأساسية اعتبار المرأة عنصر رئيسي في بناء المجتمع السوي وهي صنو الرجل في الكرامة الإنسانية واستقلال الشخصية وحرية الإدارة، ومن تعاونها تقوم الأسرة المثلى والمجتمع الناجح . كما ان للمرأة دورا فاعلا في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويجب ان تتاح لها الظروف المناسبة، للقيام بذلك الدور والعمل على تعزيز المساواة في الحقوق والواجبات مع الرجل . ويرى الحزب ان المرأة ليست خصما للرجل وتصوير قضية المرأة على أنها معركة مع الرجل دعوة لتخندق الطرفين في موقعين متضادين فيضيع التعاون وتنعدم المودة ويتحلل الرجل من مسؤولياته، وتصارع المرأة وحدها ظروف الحياة وتضعف روابط الأسرة ويفقد الأطفال الحضانة الدافئ ومدرسة التربية الأولى والاهم.

كما يؤكد الحزب انه على المجتمع ان يوفر للمرأة تربية وتعلما بنفس المستوى والمدى الذي يتوفر للرجل وان يعينها على الوصول للمدرسة والمعهد والمنتدى والموقع المتقدم وفق كفاءتها واستعدادها حتى تشارك بفعالية في الحياة العامة وتطلع على الحركة المجتمعية وشؤونه، كما ان عليه ان يوفر لها ظروف العمل التي تسمح بقيامها بواجبها دون تعارض أو انتقاص من مسؤوليتها عن البيت والأسرة والأبناء.\*

#### ثامنا : الحركة العربية الإسلامية (دعاء) :

يدعو هذا الحزب في برنامجه الى التكافؤ بين الرجل والمرأة ، فهما عبارة عن قضية واحدة وهي الإنسان ، ومن المهم تحرير المرأة من عبء التخلف والظلم الذي يمارس ضدها ، وهنا من الواجب على المرأة البدء في الانخراط في العمل الوطني العام ، سواء كان عملا اقتصاديا أو ثقافيا أو اجتماعيا أو سياسيا ، و لا بد لها من الحصول على كامل حقوقها بدءا من حق التعليم وانتهاءا بحق قيادة المجتمع ، وما بينهما من حقوق ، كحق اختيار الزوج وحق الطلاق وحق العمل... الخ \*

#### تاسعا: حزب الأجيال الأردني:

يقول الحزب في المادة الثالثة من برنامجه ان المرأة عنصرا مهما في مجتمع يسعى للنهوض والتطور، ولذا فانه يعتبر المرأة مؤسسة تربية متكاملة إضافة لدورها الموازي والمساوي لدور الرجل في مختلف النواحي الاقتصادية والسياسية والفكرية، ويقع على عاتقها الى جانب الرجل مسؤولية بناء الأسرة والمجتمع وهذا يؤكد حقها في المساواة في العمل والأجور والترقية والحوافز، ويؤكد الحزب رفضه إيجاد أي خصوصية مبالغ فيها للمرأة لان ذلك يعد شكلا آخر من فرض القيود على مسيرة المرأة الأردنية.\*

#### عاشرا:حزب العدالة والمساواة :

يوجد في برنامج هذا الحزب بندا ينص على ان المرأة تصف المجتمع ولا بد من إنصافها وإعطائها الدور الريادي الذي تستحقه في كافة مناحي الحياة ، ويجب احترامها وتقدير دورها.\*

#### الحادي عشر :حزب العهد :

اعتبر هذا الحزب ان المرأة لها كامل الحقوق الدستورية ، بما في ذلك ضمان مشاركتها السياسية ، وإتاحة العمل لها ، ومنحها الحقوق المتكافئة مع الرجل.\*

#### الثاني عشر:حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني :

أكد هذا الحزب على الاهتمام بكافة قضايا المرأة الأردنية وخاصة المساواة في الحقوق المدنية والتحرر الاجتماعي الملتمزم، ومعالجة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تتعلق بهذه الحقوق، والتصدي الجاد لها وإزالة العقبات التي تعترض مشاركتها الفعالة في الحياة السياسية والاجتماعية،والاهتمام الخاص بقضايا الأمومة والطفولة وسن القوانين التي من شأنها حماية هذه الحقوق، وتطوير قانون الأحوال الشخصية التي تتعلق بها، وضمان حق المرأة العاملة في أجر متساو لعمل متساو وصيانة حقوقها في حالة الزواج والولادة والحضانة ورعاية الأطفال.\*

#### الثالث عشر : حزب حركة حقوق المواطن (حماة):

دعم هذا الحزب المرأة في برنامجه السياسي من اجل الحصول على حقوقها وعلى مختلف المستويات.\*

#### الرابع عشر: حزب الحركة القومية الديمقراطية الشعبية:

أكد هذا الحزب على ضرورة ضمان حقوق عادلة للمرأة في كافة المجالات السياسية والاجتماعية، وتأمين حقها في التنظيم النسائي المستقل.\*

#### الخامس عشر: حزب العمل الأردني:

دعا هذا الحزب وذلك من خلال النصوص الواردة في برنامجه السياسي والمتعلقة بالمرأة الى المساواة وصون الحقوق المتعلقة بقضاياها.\*

#### السادس عشر: حزب الفجر الجديد العربي الأردني:

يهدف هذا الحزب في برنامجه الخاص المتعلق بالمرأة الى تعميق وتوسيع مزاوله المرأة لنشاطها الاجتماعي والسياسي وبما يتفق مع رسالتها الأولى كأم ومربية أجيال ، واعتبار المجتمع بأنه مجتمعا واحدا ، ومشكلة الإنسان هي مشكلة المواطن تتعمق بتخلف المجتمع وهزالته ، وتزول بتقدمه ونضوجه ، فالنساء شقائق الرجال لهن مثل الذي عليهن.\*<sup>21</sup>

#### السابع عشر: الحزب الوطني الأردني:

يؤمن هذا الحزب بأهمية دور المرأة ، حيث أنها تشكل نصف المجتمع ، ويؤكد كذلك على ضرورة انخراطها في مؤسسات المجتمع المختلفة ومشاركتها في اتخاذ القرارات وتولي المناصب القيادية المختلفة ، ومن جانب آخر يرفع هذا الحزب شعارا أساسيا بأنه مع الجمعيات الإنسانية وليس مع الجمعيات النسائية ، باعتبار ان المرأة ارتكبت خطئا فادحا بأن عزلت نفسها عن الرجل بجمعيات نسائية ، وبالتالي يدعوها الحزب الى العمل جنباً الى جنب مع الرجل.<sup>22</sup>

#### الثامن عشر: الحزب الشيوعي الأردني:

انطلاقا من المفهوم الماركسي لحل قضية المرأة، لعب الحزب الشيوعي دورا أساسيا في توعية وتنظيم النساء وجذبهن للنضال السياسي، ودافع عن حقوقهن السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعمل من اجل تحريرهن من القيود الرجعية.

لقد جاء في برنامج الحزب الشيوعي الأردني ما يلي " النضال في سبيل تحرير المرأة الأردنية من القيود الرجعية، ومساواتها بالرجل في جميع الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية "

لقد أكد الحزب الشيوعي الأردني على وجود معاناة حقيقية للمرأة الأردنية من الموروث الاجتماعي الذي يكرس دونية موقع المرأة في المجتمع ، وممارسة مختلف أشكال التمييز ضدها وارتفاع نسبة الأمية بين صفوفها ، مما أدى الى ابتعاد المرأة عن النضال الوطني العام ، وعدم الاهتمام بالقضايا العامة.

كذلك ربط الحزب نضال المرأة في سبيل نيل حقوقها بنضال الطبقة العاملة ضد الاستغلال ومن اجل مجتمع متحرر ومن اجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.<sup>23</sup>

#### الباب الثالث:

#### المعيقات التي تواجه المرأة الأردنية في إطار عملها السياسي:

<sup>21</sup> إشارة \* تعني ان هذه المعلومات من تجميع مركز القدس للدراسات .

<sup>22</sup> ميثاق الحزب الوطني الأردني .

<sup>23</sup> البوبيل الذهبي للحزب الشيوعي الأردني ، 2001، ص 56-57/ البرنامج الأول للحزب الشيوعي الأردني .

بعد الاطلاع على الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للمرأة الأردنية ودراسة القوانين التي شرعتها الحكومة الأردنية ودراسة رؤية الأحزاب الأردنية لقضايا المرأة من خلال برامجها السياسية، ظهر وبشكل جلي وجود معوقات سياسية واجتماعية واقتصادية تحول دون تمكين المرأة في العمل السياسي العام والحزبي تحديداً ، وابرز هذه المعوقات :

#### أولاً : المعوقات الاجتماعية :

ويتبين من خلال دراسة الواقع الاجتماعي للمرأة الأردنية، بأن هناك موروثاً اجتماعياً يتمثل بالعادات والتقاليد التي تعمل على الحد من مشاركة المرأة في العمل السياسي، وذلك لأن الموروث الاجتماعي حدد دور المرأة كربة منزل أو أخت أو زوجة.

وتأثرت المرأة الأردنية وبشكل سلبي بسيادة سيطرة العشيرة العشائرية والإقليمية التي استغلت للتأثير على الناخبين والناخبات ، أضف الى ذلك ان المجتمع الأردني لا زال مجتمعاً ذكورياً وغير مهياً لتقبل ترشيح النساء لشغل مقاعد في البرلمان او البلديات المرشحات للنساء. كما ان المرأة في الأردن غير قادرة على اتخاذ قراراتها لأنها تعيش في حالة من عدم الاستقلالية ، فالمرأة الأردنية وفي ظل الموروث الاجتماعي والمركب الثقافي تكون في حالة تبعية للرجل في قراراتها ، وحتى على صعيد المجتمع فانه يرفض المرأة لاعتقاده بأن الرجل هو الأكثر كفاءة في مزاوله العمل السياسي.<sup>24</sup>

#### ثانياً: المعوقات الاقتصادية:

تعاني المرأة العربية بشكل عام والمرأة الأردنية بشكل خاص ، من مشكل اقتصادية تؤثر على مجال حياتها العامة ، وتتبع هذه المشاكل الاقتصادية من الوضع الاجتماعي للمرأة الأردنية ، فهي محرومة من العمل بسبب الموروث الاجتماعي ، وإذا سمح لها بالعمل ، فأنها تعاني من الاضطهاد والاستغلال من قبل أرباب العمل، وحسب الدراسات الرسمية فان اجور النساء العاملات اقل من اجور الرجال في نفس المهنة.

و تشير الدراسات الرسمية الى انتشار الفقر والبطالة في مجتمع النساء ، وقد اثر هذا الامر على قدرة النساء على تنظيم حملات انتخابية ، لذلك فان المرأة لا تستطيع ان تقوم بأجراء حملة انتخابية بسبب الفقر الذي تعانيه ، وحسب التقديرات فان متوسط التكلفة الإجمالية لها 40 ألف دينار ، فهذا المبلغ كبير جدا في ظل محدودية الموارد التي تحصل عليها المرأة الأردنية. وقد وجدت بعض النساء الأردنيات فرصاً قليلة في دعم حملتهن الانتخابية عن طريق الأزواج والأخوة وبعض مؤسسات المجتمع المدني، إلا ان ذلك كان في حالات قليلة.<sup>25</sup>

#### ثالثاً: معوقات سياسية:

تأثر واقع المرأة الأردنية بالاضعاف السياسية السائدة في الاردن بشكل خاص والمنطقة بشكل عام ، ففي الاردن عانت الفعاليات السياسية المختلفة من وجود القوانين المقيدة للحريات العامة مثل قانون الاجتماعات العامة لعام 2001 وقانون مكافحة الارهاب لعام 2006 وقوانين الانتخابات البلدية والنيابية التي تقوم على مبدأ الصوت الواحد للناخب الواحد ، والقت هذه القوانين بظلالها على طبيعة العمل السياسي في البلاد بشكل عام فتأثرت بها مختلف القوى السياسية ، من احزاب ونقابات واتحادات وجمعيات . اما على صعيد الاقليم ، فقد انعكست الأوضاع الامنية والسياسية في العراق حيث الاحتلال الأمريكي والاراضي الفلسطينية حيث الاحتلال الاسرائيلي على طبيعة العمل السياسي في الاردن بشكل كبير ، حيث ظهرت حالة من الاحباط العام نتيجة هذه الأوضاع لدى مختلف القوى السياسية في البلاد .

#### رابعاً: معوقات قانونية:

تتعدد المعوقات القانونية التي تواجه المرأة الأردنية والتي تحد من مشاركتها السياسية على الرغم من ان التشريعات الأردنية لا تميز بين المرأة والرجل على أساس الجنس ، حيث تدعو هذه التشريعات الى المساواة بين الرجل والمرأة ، إلا ان القوانين المصاغة تبرز ان هناك تمييزاً بين الرجل والمرأة وذلك من خلال<sup>26</sup>:

1- نظام الكوتا : رحبت الكثير من الفطاعات النسائية باقرار نظام الكوتا في قوانين الانتخابات ، واعتبرن ان الكوتا هي معبرهن الامن والاكيد للحصول على تمثيل لهن في الهيئات التشريعية ، خاصة مع استمرار نظرة

<sup>24</sup> - مجموعة باحثين. مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات النيابية 2003 ، جمعية النساء العربيات ومؤسسة كونراد اديناور، ص44

<sup>25</sup> - مصدر سابق ، ص45

<sup>26</sup> - سيادي ، صباح، مصدر سابق ، عبر الانترنت

المجتمع للمرأة بعدم قدرتها على ممارسة العمل السياسي والثقة بالرجل في هذا المجال . غير ان بعض الناشطات من النساء تعتبر ان نظام الكوتا غير منصف لهن ، وهو نظام غير مفهوم من قبل الناخبين وحتى بعض المرشحين.

2- نظام الصوت الواحد: حيث يتم التصويت للمرشح ضمن الدائرة ذاتها ، وهذا النظام يقيد الناخب ويؤدي الى عزوف الأحزاب عن المشاركة بالانتخابات بالإضافة الى ان هذا النظام يعزز العشائرية ولا يتيح اظهار التمثيل الحقيقي للمجتمع في الهيئات التشريعية

#### خامسا: معوقات شخصية:

تواجه المرأة الأردنية معوقات تتعلق بالجانب الشخصي للمرأة نفسها ، فالمرأة المرشحة وعلى الرغم من خبرتها السياسية في المجال السياسي ، إلا أنها غير متخصصة في مجال سياسي محدد . وقد ظهر ضعف المرأة وذلك من خلال عدم قدرتهن على القيام بواجباتهن في الحملات الانتخابية بالإضافة الى ظهور ضعفهن من خلال ورشات العمل والتدريب التي قمن بها قبل الانتخابات ، فكل ما سبق بالإضافة الى عدم التخطيط والاستعداد المسبق يشكل عوائق أمام المرأة الأردنية تحول دون مشاركتها السياسية.<sup>27</sup>

#### سادسا: معوقات إدارية :

تتمثل هذه المعوقات في عدم التخطيط والاستعداد المسبق للنساء قبل الانتخابات ، فالمرشح بحاجة الى إجراء اتصال مع الناخب ليوصل رسالته وذلك من خلال اللقاءات الجماهيرية والمهرجانات والدعاية الإعلامية " كاليافطات ورسائل الموبايل القصيرة وغير ذلك" . ويتضح من خلال الانتخابات السابقة بأن النساء لم يقمن وبشكل واضح بتلك الإجراءات والمتعلقة بالاتصال مع الناخبين مما اثر سلبا على نتائجهن في الانتخابات ، اضافة الى ذلك فان التحضيرات المالية لم تكن جيدة ويعود ذلك الى سوء التخطيط بالإضافة الى الوضع الاقتصادي المتردي بالنسبة للمرأة إلا من حظين بدعم عشائري أو مؤسستي.

#### سابعا: معوقات نفسية:

ويتعلق هذا الجانب بالمرأة نفسها وبظرة المرأة للمرأة الأخرى ، وهنا لا نحمل المجتمع أو الرجل بشكل أساسي أو الجوانب الاقتصادية أو السياسية المسؤولة عن محدودية مشاركة المرأة في المعترك السياسي. فالمرأة المرشحة بحاجة الى الأصوات التي تساهم في نجاحها ، فأصوات النساء في المجتمع تكفي لنجاح أو تفوق أية مرشحة ، إلا ان النساء وبشكل عام لا ينتخبن النساء المرشحات وهذا يعود الى عوامل نفسية تتمثل في عدم ثقة المرأة بالمرأة الأخرى بحجة ان الرجل هو الأكثر كفاءة ليتولى المواقع القيادية، والمرأة بشكل عام تشعر بقوتها من خلال قوة الرجل نفسه وهذه عوامل نفسية وطبيعية ، ولا يجب اغفال ان هذه العوامل النفسية تتأثر بالمجتمع نفسه ، فنظرة المجتمع للمرأة تؤثر على طريقة الخطاب والتفكير عند المرأة نفسها ، فالمرأة الناخبة تنظر الى المرأة المرشحة بنظرة نابعة من تفكير ونظرة مجتمعية وليست ليست من نظرة أو تفكير نسوي مستقل .

### الفصل الثاني:

#### تحليل نتائج الدراسة

#### الباب الأول: تحليل نتائج الاستبانة:

قدم الفصل السابق وصفاً لواقع المرأة الأردنية اجتماعياً وسياسياً لقد قمنا في الفصل السابق بدراسة موسعة لواقع المرأة الأردنية ، فقد عرّجنا على واقعها الاجتماعي والسياسي وألقينا الضوء على واقع الأحزاب الأردنية ونظرتها الى المرأة وقضاياها الأساسية ، بالإضافة الى إلقاء الضوء على الواقع القانوني للمرأة الأردنية والمعوقات التي تحول دون مشاركتها السياسية.

ولتعزيز الدراسة ، قام مركز القدس للدراسات السياسية ، بأجراء دراسة مسحية للنساء الحزيبات لدراسة واقعهن السياسي والحزبي ومتطلباتهن السياسية عن قرب . فقد شملت هذه الدراسة المسحية والتي أجريت في الفترة الواقعة بين 5/1-2007/5/26، ثمانية محاور أساسية لدراسة الواقع السياسي والحزبي للمرأة الأردنية. وقد تناولت هذه الدراسة آراء (113) امرأة حزبية موزعات على (17) حزبا سياسيا بشكل عشوائي ، ومن خصائص هذه العينة انها اشتملت على نساء حزيبات ممن يحملن شهادات الدبلوم بنسبة 31.3% والباكالوريوس بنسبة 41.2

<sup>27</sup> - مجموعة باحثين. مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات النيابية 2003، مصدر سابق

والمجستير بنسبة 5.4% والدكتوراه بنسبة 4.5% وهناك من يحملن شهادات أقل من الثانوية العامة وبنسبة 17.9%.

كما اشتملت على نساء تتراوح أعمارهن بين 18-50 وبعضهن تجاوزت الخمسين عاما وهذا يدل على ان العينة استهدفت نساء من مختلف الفئات العمرية ، فمنهن النساء اللواتي عاصرن التطورات والتحديات المختلفة التي واجهت المرأة في العقود الخمسة الأخيرة عدا ان هذه العينة من النساء الحزبيات أصلا، وهذه ميزة إضافية.

ومن خصائص أفراد العينة فيما يتعلق بمكان السكن فقد اظهرت الدراسة ان معظم أفراد العينة يقمن في المدن، وبلغت نسبة النساء اللواتي يقمن بالمدينة بالنسبة للنساء اللواتي يقمن بالقرى والبادية والمخيمات ما نسبته 93% من المجموع العام للنساء المستطلعة آراءهن.

ولا بد من الإشارة الى قضية مكان إقامة النساء اللواتي استطلعت آراءهن ، فقد يعيب البعض ويفهم ان العينة كانت مقصودة وتشمل نساء من سكان المدن بحيث لا يعطي النساء الأخريات حقهن في الإدلاء بآراءهن ، إلا ان الحقيقة التي نود إيضاها هو ان هناك مشاكل واجهت معدو الدراسة في الوصول الى النساء الحزبيات بسبب عددهن القليل وتركز معظمهن في المدينة ، بالإضافة الى الواقع الاجتماعي الذي تعيشه معظم النساء الأردنيات.

وتدور المحاور التي استطلعت من خلالها آراء النساء الحزبيات حول:

### المحور الأول

#### واقع الحزب السياسي:

يظهر من خلال العينة المستطلعة آراءها بأن 55.7% من أفراد العينة قد انضمن الى الحزب عن طريق الأصدقاء و 26.6% عن طريق احد الأقارب، و 9.8% أثناء الدراسة و 8% عن طريق نشرات الأحزاب.

السبب الرئيسي في انضمام النساء الى الأحزاب يعود الى طبيعة العلاقات الاجتماعية ، خصوصا ان معظم نساء هذه العينة هن من نساء المدينة حيث يتمتعن بعلاقات اجتماعية أوسع من تلك العلاقات التي تتمتع بها النساء اللواتي يقمن في مناطق البادية والقرى والمخيمات . ويعود ذلك الى طبيعة الموروث الاجتماعي الأردني، ولا بد من الاخذ بعين الاعتبار ان معظم النساء المستطلعة آراءهن ، هن من النساء المتعلقات اللواتي يحملن شهادات علمية حيث يسهل ذلك عملية انخراط النساء في الأحزاب السياسية، فهؤلاء الحزبيات ومن خلال تعليمهن يقمن علاقات مع أصدقاء مما يسهل دخولهن في الأحزاب السياسية ، أما باقي النساء اللواتي لم يقمن علاقات مع أصدقاء بحكم الواقع الاجتماعي ، فأن انخراطهن بالأحزاب يكون عن طريق الأقارب .

أما بالنسبة لسبب اختيار النساء المستطلعة آراءهن للحزب دون غيره، فقد عللت 62.8% منهن ذلك بأن الحزب قد عبر عن آراءهن وقناعاتهن السياسية والفكرية ، فمعظم هؤلاء النساء هن من حملة الشهادات العلمية ،لذلك انضمن معظمهن الى الحزب بعد دراسة موسعة بعيدا عن الضغوطات الصادرة عن الأهل والأقارب.فيما اظهرت نتائج الاستطلاع ان ما نسبته 12.5% من أفراد العينة قلن انهن انضمن للحزب لأنه يعبر عن معتقداتهن الدينية ، وقد انخفضت هذه النتيجة مقارنة بالنتيجة السابقة لان معظم الأحزاب قائمة على اسس سياسية وليست دينية تكون ذات توجه سياسي والقليل منها يكون ذا توجه ديني ، ومن المؤكد ان الكثير من النساء الحزبيات يبحثن عن أحزاب تحقق لهن طموحاتهن السياسية والاجتماعية بالأساس.

وقد عللت 17% من النساء المستطلعة آراءهن ان سبب انضمامهن للحزب لانه اهتم بقضايا المرأة ، وتعزى هذه النسبة المنخفضة الى ان اهتمام الأحزاب بقضايا المرأة كان سطحياً ، وكانت البنود التي تتعلق بالمرأة في برامج الأحزاب عامة وغير واضحة هذه النتيجة لأنه ومن خلال مراجعة برامج الأحزاب السياسية الأردنية وجد ان هذه الأحزاب اهتمت بقضايا المرأة بشكل سطحي وكانت معظم البنود الخاصة بالمرأة مبهمه وغير واضحة ، وعلى الأرض فان الحزب يهتم أساسا بالمرأة للحصول على صوتها أثناء الانتخابات ويعمل على تهميشها عمليا داخل إطار الحزب وذلك من خلال قوانين الحزب وأنظمتها وأفعاله الداخلية.

أما بالنسبة لقضية استقطاب الحزب للنساء ، فقد عبرت 68.9% من النساء المستطلعة آراءهن بأن برنامج الحزب يستقطبهن ، وأجابت 14.3% بلا و 17.2% اجبن بأحيانا . ويظهر ومن خلال هذه النتائج بأن هناك قوة لبرنامج

الحزب الذي يجذب هؤلاء النسوة ، فهو يعبر وبناء على ما تقدم عن آراء وقناعات شخصية للنساء المستطلعة آراءهن ، بالإضافة الى الاهتمام بقضايا المرأة نفسها إضافة أيضاً الى القضايا الدينية ، وهذا يشير الى شمولية البرامج السياسية للأحزاب الأردنية لمعظم القضايا التي تطالب بها المرأة الأردنية.

فكل امرأة من النساء المستطلعة آراءهن وجدت في الحزب الذي انضمت إليه ما يعبر عن اهتماماتها سواء أكان يعبر عن قضايا وقناعات سياسية أو قضايا دينية أو اهتمامات بالمرأة أو اهتمام بالقضايا الشخصية.

### المحور الثاني

#### نشاط المرأة في الحزب السياسي:

يظهر من خلال نتائج هذه الدراسة المسحية ان معظم النساء اللواتي استطلعت آراءهن ، هن من النساء النشيطات سياسياً ، فهناك 64.4% منهن عضوات في منظمات المجتمع المدني ، وهذا يشير الى مدى النشاط الذي يتمتعن به هؤلاء النسوة ، فمنهن الموظفة والمتطوعة في مؤسسات المجتمع المدني التي تساهم في تمكين المرأة وتعزيز أدوارها.

ومما يؤشر على النشاط السياسي لأفراد العينة ان وتعتبر هذه النساء المستطلعة آراءهن من النساء النشيطات على الصعيد السياسي وذلك لان معظمهن شارك في الانتخابات البرلمانية والبلدية والنقابية والطلائعية بنسبة فاقت 85% ، فمنهن من شاركت كمرشحة وذلك بنسبة 17.9% وكنائبات بنسبة 69.6% حيث نجح منهن مانسبته 14.3% من المجموع العام للنساء المستطلعة آراءهن.

وقد ترشحت 22 امرأة أي بنسبة 18.8% من النساء المستطلعة آراءهن ، بناء على مبادرات شخصية . وترشحت 11 امرأة وبنسبة 8% بناء على ترشيح الحزب لهن. ويبدو ومن خلال هذه النتائج ان القليل منهن حظين بثقة الحزب أو قام الحزب بدعمهن لمصالح حزبية بعيدا عن الحسابات الخاصة بقضايا المرأة ، ويظهر من خلال النتائج التي أشارت الى ترشح النساء بمبادرات شخصية بأن هناك رغبة للنساء في المشاركة السياسية ، حيث أظهرت النتائج ان هناك 39.3% منهن يرغبن في خوض الانتخابات البلدية أو البرلمانية المقبلة في حين ترفض 52.7% ذلك، ويبدو ان هؤلاء النساء لا يرغبن في خوض الانتخابات بسبب المعوقات التي تعترضهن بالإضافة الى عدم رغبتهن بالمجازفة لان فرص نجاحهن ضعيفة بسبب المعوقات التي تواجههن والقوانين والواقع الذي يحيط بالمرأة في المجتمع الأردني.

### المحور الثالث

#### محور المعوقات الحزبية:

أظهرت الدراسة ان 70.7% من النساء المستطلعة آراءهن لم يواجهن معوقات عند انضمامهن للحزب ، ويرجع السبب في ذلك لأنهن أصلاً منخرطات في العمل السياسي الحزبي فعلاً وبالتالي لم يواجهن تلك المعوقات لان واقعهن الاجتماعي قد يختلف بجزئياته عن واقع الكثير من النساء الأردنيات ، صحيح أنهن من مجتمع واحد، إلا أنهن يعشن بظروف تختلف من مكان لآخر. وفي هذا الإطار يجب الأخذ بعين الاعتبار لا ننسى ان معظم افراد عينة هذه الدراسة من سكان المدينة وحملة الشهادات العلمية ، لذلك تذوب معظم المعوقات التي قد تواجههن عند التخطيط للدخول في المعترك السياسي .

أما بالنسبة لطبيعة المعوقات التي تواجه النساء داخل الحزب ، فقد عبرت 22.3% من المستطلعة آراءهن عن وجود معوقات تتعلق بالنزعة الذكورية داخل الحزب ، وعبرت 4.6% منهن عن وجود معوقات تتعلق بعدم اهتمام النظام الداخلي بقضية تمكين المرأة ، وعبرت 8.1% منهن عن وجود معوقات تتعلق بعدم إعطاءهن أدواراً تناسب مهاراتهن ، وقد رفضت 64.3% منهن الاستجابة لأنهن لم يواجهن معوقات داخل الحزب.

وبناء على المعطيات السابقة التي تحدثت عنها الدراسة ، سيما فيما يتعلق بالمعوقات التي تواجه النساء والتي أشارت الى واقع سياسي يائس بالنسبة للمرأة مقارنة مع الرجل ، فإنه وبناء على هذه النتائج ، تدلل هذه النتائج على عدم وجود مصداقية في الآراء التي أدلت بها معظم المستطلعة آراءهن في حين أصابت بعضهن ، فقد تكون معظم هذه الآراء نابعة من خوف أو عدم إدراك حقيقي لطبيعة عمل الأحزاب والنتائج عن عدم خبرتهن في هذا المجال وحاجة معظمهن للحفاظ على مراكزهن الحزبية.

#### المحور الرابع

##### المرأة الحزبية ونشاطها الداخلي / الخارجي:

أظهرت نتائج الاستطلاع ان العمل الحزبي قد نهض بالمرأة بشكل ايجابي ، حيث ذكرت ما نسبته 74.1% من افراد العينة ان نشاطهن الحزبي لم يؤثر على وظائفهن . في حين قال 28.5% من افراد العينة ان نشاطهن الحزبي انعكس بشكل ايجابي على وظائفهن . ويظهر مدى ارتياح هؤلاء النسوة من خلال إصرارهن على البقاء داخل الحزب، فقد عبرت عن ذلك 84% منهن. وعبرت 60.1% منهن عن نيتهم خوض انتخابات داخل الحزب. فيما قالت 45.7% من افراد العينة ان الحزب حقق طموحاتهن

#### المحور الخامس

##### المهارات التي اكسبها الحزب للمرأة ومتطلباتها للبرامج التدريبية ونوعيتها:

أظهرت نتائج الاستطلاع ان 51.1% من افراد العينة قد اكتسبن مهارات تتعلق برفع مستواهن ووعيهن السياسي والفكري والثقافي ، كما ان الحزب عزز الثقة بالنفس عند ما نسبته 27.7% من افراد العينة ، كما عزز الحزب بعض المهارات القيادية عند ما نسبته 12.5% من افراد العينة ، كما رفع الحزب مهارات الاتصال وفن التعامل مع الجمهور عند 8.9% من افراد العينة .

وتشير هذه النتائج الى دور الاحزاب في إكساب النساء لهذه المهارات التي تمكن وتعزز من الممارسة السياسية للمرأة .

واظهر الاستطلاع ان ما نسبته 91.4% من افراد العينة عبرن عن رغبتهم في الحصول على دورات تدريبية لرفع كفاءتهم الحزبية لان 91.9% يعتقدون بان هذه الدورات تساعد في تطوير أداءهن الحزبي. وقد طالبت 38.4% من النساء المستطلعة آراءهن بعقد دورات تتعلق بتطوير مهارات الاتصال وفن الخطابة، في حين طالبت 17.9% منهن بعقد دورات تتعلق في تطوير مهارات إدارة الحملات الانتخابية ،وقد عبرت 16.1% منهن عن رغبتهم في تلقي دورات تتعلق بكيفية كتابة البيانات وأوراق العمل وتحليلها . وطالبت 11.6% منهن بالحصول على دورات تتعلق بالعمل الجماعي المشترك وبناء الائتلاف في حين عبرت 9.8% منهن عن رغبتهم في تلقي دورات في مجال تعزيز الثقافة القانونية والسياسية. وقد طالبت 6.3% منهن بعقد دورات تتعلق بتعزيز الثقة بالنفس وإبراز الشخصية القيادية.

فهذه الدورات التي تطالب بها النساء الحزبيات المستطلعة آراءهن، ليست بالمطالب المستهجنة والمستغربة وتندرج في مجال الحق الطبيعي لهن. فهؤلاء النسوة وغيرهن يفتقدن الى الخبرة في العمل السياسي والحزبي وذلك بسبب المعوقات التي تحدثنا عنها سابقا والتي عملت على الحد من مشاركة المرأة السياسية ، لذلك تفتقد الكثير من النساء الى فن الخطابة ومهارات الاتصال وإدارة الحملات الانتخابية التي تتحول بدورها الى معوقات إدارية وشخصية تعمل على إعاقة عمل المرأة الحزبي ويساهم في فشلها في الانتخابات الأمر الذي يساهم في تراجع دور المرأة على المستوى السياسي لذلك من حق المرأة المطالبة بهذه الدورات التي تعوضها عما فاتها بسبب الواقع الاجتماعي والأساسي الذي أعاق مسيرتها السياسية.

#### المحور السادس

##### علاقة المرأة مع زميلاتها في ذات الحزب والأحزاب الأخرى:

على الرغم من ان الأحزاب تؤسس على رؤى وأفكار ومبادئ وأهداف مختلفة ، إلا ان ذلك لا يمنع من إقامة علاقات بين أعضاء هذه الأحزاب والأحزاب الأخرى. وهذا ما اكدته نتائج الاستطلاع فقد وصفت 42.9% من النساء المستطلعة آراءهن علاقتهن مع زميلتهن بالأحزاب الأخرى بالجيدة جدا، وقيمت 30.3% هذه العلاقات بالمتأثرة و23.2% بالجيدة و3.6% بالغير جيدة . وعبرت 48.7% منهن عن رغبتهم بإقامة علاقات جديدة مع ناشطات جدد في حين رفضت 30.9% ذلك

وقد اعتمدت العلاقات بين الناشطات الحزبيات في الأساس على الهم النسائي والذي عبرت عنه 42.9% بالإضافة الى اعتبارات شخصية والذي عبرت عنه 21.4% . وكذلك اعتمدت هذه العلاقات على درجة التقارب بين الأحزاب سياسيا بنسبة 7.9%



ان هذه العلاقات الدافئة والتي عبرت عنها النساء المستطلعة آراءهن تقودنا الى الإدراك بأنه من الضروري تعزيز تلك العلاقات التي تساهم في تعزيز دور الأحزاب في حل الكثير من المشاكل التي تواجه المرأة الأردنية، فهذه العلاقات تقود الى قيام علاقات تكامل وتضافر بين الأحزاب عموما والنسويات خصوصا، لا علاقات فتور واختلاف وتضاد الأمر الذي يساهم في حل الكثير من قضايا المرأة العالقة .

### المحور السابع

#### النظام الداخلي للحزب:

أظهرت نتائج الاستطلاع ان 33.1% من النساء المستطلعة آراءهن قد أشرن الى ان الحزب يعتمد نظام الكوتا في حين أشارت 63.4% منهن الى ان الحزب لا يعتمد نظام الكوتا . وقد عبرت 50.2% عن تأييدهن لفكرة الكوتا النسائية في حين رفضتها 40.2%

ويمكن القول ان سبب تأييد فكرة الكوتا من قبل معظم افراد العينة بأنه ضروري في هذه المرحلة لتمكين النساء سياسيا واجتماعيا وتكتسب الخبرة اللازمة التي تصقل شخصيتها السياسية وبالتالي تتمكن المرأة من الانطلاق للمراحل الأخرى.

### المحور الثامن

#### طموحات وتطلعات المرأة داخل الحزب:

لقد تم تخصيص المحور الأخير في الدراسة لاستشراء المستقبل عند المرأة الأردنية وذلك من خلال بعض الأسئلة والتي عبرت عنها النساء المستطلعة آراءهن في إجابات تعبر عما يجول في فلك تفكيرهن.

فقد أعربت 69% من النساء المستطلعة آراءهن عن رفضهن لان يتسلمن منصب أمين عام الحزب، فيما عبرت 31% عن رغبتهن بتسلم ذلك المنصب. ويرجع السبب في رفض هذا المنصب عند معظم افراد العينة الى أنهم يعتقدون بعدم أهليتهم لتسلم ذلك المنصب بالإضافة الى قناعتهم بعدم قدرتهم للوصول الى ذلك المنصب بسبب النزعة الذكورية داخل الحزب، لذلك اعتقد ان هؤلاء النساء يعتبرن هذا المنصب عبارة عن حلم وليس واقعا وهناك سبب آخر يتمثل في الخوف لدى المرأة وعدم خبرتها الكافية بالعمل الحزبي .

أما بالنسبة للسؤال عن رغبتهم في تغيير البرنامج الحزبي، فقد عبرت 49.1% من النساء المستطلعة آراءهن عن رغبتهم في إدخال تغييرات على البرنامج الحزبي لأحزابهن، ويرجع السبب في ذلك الى اعتقاد هؤلاء النسوة بوجود بعض الفراغات بالبرنامج الحزبي الذي قد لا يلبي كامل أو بعض من طموحاتهن أو رغباتهن أو لا يلبي طموحات المجتمع الاجتماعية والسياسية. أما بالنسبة لمن لا يرغبون إدخال تغييرات، فقد بلغت نسبتهم 42.8% ، ويعزى ذلك الى اقتناعهم بالبرنامج الحزبي القائم أو عدم إدراكهم المطلق للقضايا الأساسية الواجب تضمينها داخل البرنامج الحزبي وذلك نتيجة للخبرة المتواضعة للمرأة في المعترك الحزبي والسياسي.

وقد عبرت 69.6% من النساء المستطلعة آراءهن عن رفضهن لإدخال تغييرات على النظام الداخلي للحزب ، ويعزى ذلك الرفض الى الرضا عن النظام الداخلي للحزب ، إضافة الى عدم قدرتهم وأهليتهم لإدخال أي تغييرات على النظام الداخلي للحزب وذلك لان معظم النساء الحزبيات يعانين من تهميش داخل الحزب ولا يتبوأن المناصب القيادية أو المتقدمة في الحزب الأمر الذي لا يساعدهن على إدخال أي تغييرات على النظام الداخلي للحزب .

### الباب الثاني

#### تحليل للمقابلات التي أجريت مع بعض الناشطات الحزبيات :

#### المقابلة الأولى:

اجريت هذه المقابلة مع النائب عن جبهة العمل الاسلامي حياة المسيمي بتاريخ 2007/4/11 ، والمسيمي عضو مجلس شوري الحزب للدورة الثالثة والسنة التاسعة على التوالي ، كما انها عضو اللجنة المركزية للقطاع النسائي في الحزب منذ العام 1994 ، ورئيسة لجنة تطوير الأداء للحزب منذ بداية العام 2007 . وقد تم اختيارها لعضوية مجلس الشوري لأول مرة عن طريق الانتخاب ومن ثم عينت على أساس الكفاءة من قبل قيادة الحزب في المرة الثانية.

ترى النائب المسيمي بأن الحزب يسعى الى دمج اكبر عدد ممكن من النساء في صفوفه ، وذلك للمساهمة في الأنشطة الحزبية والمشاركة في الحياة السياسية بكافة أشكالها ، وذلك لان الحزب يدرك اهمية تمكين المرأة الأردنية ووصولها الى مواقع صنع القرار .

وقد أشارت النائب المسيمي الى ان انضمام المرأة لحزب جبهة العمل الإسلامي أصبح نابعا من رغبة ذاتية وليس بسبب الضغوطات التي تمارس من قبل الأهل والزوج، وعللت سبب تردد المرأة في الانضمام لحزب جبهة العمل نتيجة الخوف من العمل الحزبي والسياسي ، والخوف في ان يؤثر انتمائها الحزبي على قبولها في الوظائف السياسية ويعرضها للمساءلة الامنية.

وقد أكدت المسيمي على وجود تشديدات أمنية على مسألة انضمام المواطن الأردني بشكل خاص لحزب جبهة العمل الإسلامي ، فأبناء الحزبيين وان كانوا نوابا لا يقبلون في الوظائف الحكومية ، ويعاني أعضاء الحزب العاملين في القطاع العام من الحصول على الترقيات والامتيازات .

أما بالنسبة لقضية المرأة داخل الحزب فقد أكدت المسيمي ان الجميع في الحزب رجالا ونساء يعملون ضمن الإطار الإسلامي العام، وان كثيرا من الضوابط التي تحكم عمل المرأة في الحزب تأتي من المرأة نفسها دون ان يحدد أو يؤطر الحزب عمل المرأة فيه بشكل محدد ، فالحزب لا يرسم من خلال نظريته للمرأة أي صورة ذكورية ، فالشرع هو الأساس ومع ذلك يوجد بعض المتشددون في الحزب المتصفين بوجود نظرة ذكورية للنساء .

وحسب المسيمي ، تتمتع المرأة في الحزب بمساحات من الحرية التي لا يستهان بها ، لكن العدد القليل للسيدات فيه أدى الى عدم استفادتهن من هذه المساحات ، أضف الى ذلك ان الغالبية من النساء غير متفرغات للعمل الحزبي وبعضهن يقوم بأدوار دعوية تؤخرها عن ممارسة العمل الحزبي .

أما بالنسبة للرغبة في تغيير بعض مرتكزات الحزب ، فقد أكدت النائب المسيمي ان لا حاجة لتغيير الإطار العام للبرنامج ، إلا ان هناك حاجة لتعديل بعض التفاصيل المتعلقة بألية وشكل عمل المرأة داخل الحزب . فعلى سبيل المثال هناك أهمية لوجود المرأة في لجان إضافية في الحزب للتأثير بشكل اكبر، مما يساهم في إيصالهن الى المكتب التنفيذي للحزب واللجان القانونية والمالية والصحة العامة ، لكنها عادت وأكدت على ان وجود النساء في هذه اللجان ليس مرفوضا بل هو مناط برغبتهم في الانضمام اليها .

وتؤكد المسيمي ان النساء في حزب جبهة العمل الإسلامي يرغبن بتغيير قانون الجنسية الأردني المتعلق بزواج الأردنية من غير الأردني ، بالإضافة الى التغيير في قانون الأحزاب المتعلق بالمشاركة النسوية والحوافز المترتبة على المشاركة ، كذلك إدخال بعض التعديلات على قانون الأحوال الشخصية بما لا يتعارض مع الشرع .

أما فيما يتعلق بنظام الكوتا النسائية فقد أشارت الى ان هذا الموضوع يحدد ويقيد عمل المرأة الحزبي والسياسي ويضعف دورها، .

وقد أشارت النائب المسيمي الى وجود معوقات تواجه المرأة في العمل الحزبي وذلك نتيجة لعدم وجود خبرة في العمل الحزبي لذلك طالبت باجراء دورات تدريبية للنساء لتدريب المرأة على كيفية العمل الحزبي .

#### المقابلة الثانية:

أجريت المقابلة في 2007/4/12 مع السيدة سعاد الحباشنة من حزب الرفاه الأردني، وهي ناشطة اجتماعية في مجال خدمة المجتمع المحلي ورئيسة الجمعية النسائية الأردنية للمحافظة على التراث ومديرة مركز التراث الشعبي للخياطة والمطرزات ، وتشغل في حزب الرفاه الأردني منصب مساعد الأمين العام لشؤون المرأة منذ ثلاثة أعوام. وقد تم تعيينها بناء على تعيين الأمين العام لها وبموافقة أعضاء الحزب بالإضافة الى الاعتماد على كفاءتها، وأشارت الحباشنة الى ان الحزب تسوده علاقات مرضية وجيدة مع الحكومة .

بينت الحباشنة ان حزب الرفاه قد أكد في نظامه الداخلي على أهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية وتمكينها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، فالمرأة صاحبة دور فعال في المجتمع وهي شريكة للرجل في كافة المجالات ، وبالتالي هناك أهمية في ان تصل المرأة الى مواقع صنع القرار ، ووصولها على التاهيل اللازم وذلك لتتمكن من ممارسة

أنشطتها بشكل صحيح. هذا بالإضافة الى ان الحزب يعطي المرأة مساحات واسعة كدعم الأنشطة والورش التي يسهل للمرأة المشاركة فيها.

وأوضحت الحباشنة انه توجد نية لإجراء تغييرات على برنامج الحزب، إلا ان النساء الأعضاء يجتمعن لتحديد بض التعديلات على برنامج الحزب كالإشارة الى موضوع العنف ضد المرأة وتحسين مستواها المعيشي وتحسين المستوى والمشاركة السياسية للمرأة الأردنية.

وحسب الحباشنة تواجه المرأة معيقات ومشاكل داخل الحزب بسبب نقص الخبرة في العمل الحزبي ، لذلك هناك حاجة الى عقد ورش تدريبية تتعلق بالمسائل البحثية وقضايا التخطيط والتدريب على الإدارة والاتصال والإنتاج والتسويق. لكنها أكدت ان مثل هذه الورش لم تعقد لان المرأة نفسها لم تطالب بمثل هذا الأمر وهي تعتقد ان الحزب لن يتردد في تنظيم مثل هذه الأنشطة اذا ما طالبت كوادره النسوية بذلك . وأخيرا أشارت الحباشنة الى ان البرنامج الحزبي لا يحمل أي نظرة ذكورية تجاه المرأة ، إلا ان هناك نظرة ذكورية تجاه المرأة من قبل بعض الأعضاء من خلال اعتقادهم بعد وجود ثقة بقدرات المرأة والإشارة بان العمل الحزبي لا يناسب المرأة بالإضافة الى التقليل من أهميتها ودورها على صعيد الحزب والمجتمع.

### المقابلة الثالثة:

أجريت هذه المقابلة بتاريخ 2007/3/14 مع الدكتورة منى أبو بكر ، مؤسسة وأمين عام الحزب الوطني الأردني. وقد جاءت فكرة تأسيس هذا الحزب بناء على الرغبة في تأسيس حزب تترعمه امرأة، والحزب يتمتع بعلاقات جيدة مع الحكومة.

يعتبر الحزب المرأة بأنها نصف المجتمع ، ويؤكد على ضرورة انخراطها في مؤسسات المجتمع المختلفة ، وبالتالي أهمية مشاركتها في اتخاذ القرارات وتولي المناصب القيادية المختلفة ، ويطمح هذا الحزب في أن تخرج المرأة من بوتقة الانضمام الى الجمعيات النسائية لتنضم الى الجمعيات الإنسانية لتكون جنبا الى جنب مع الرجل لمعالجة كافة القضايا المتعلقة بكل المجتمع .

وقد أكدت أبو بكر ان المساحات المعطاة للمرأة هي مساحات واسعة للعمل قدما في أهم القضايا التي يعاني منها المجتمع الأردني على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي وما الى ذلك ، كما تعتقد ابو بكر ان حال المرأة لن ينهض إلا إذا كانت مع الرجل وبحمائته.

وقالت أبو بكر أنها لا تطمح الآن الى تغيير أي هدف من أهداف الحزب كون هذا الحزب حديث الولادة ، والأهداف التي وضعت في الميثاق العام لهذا الحزب تناسب هذه المرحلة على حد تعبيرها ، ولا تفضل وجود كوتا نسائية في حزبها أو في أي موقع كان. وتؤكد كذلك ان للمرأة الأردنية إمكانية في الوصول الى المواقع القيادية ومواقع صنع القرار داخل الحزب وخارجه عبر كفاءاتها وإمكاناتها الثقافية والعلمية وقدراتها في التواصل مع قضايا مجتمعها وأفرادها كذلك .

أما بالنسبة للمعوقات التي تواجه المرأة داخل الحزب ، ترى أبو بكر ان المرأة في الأحزاب السياسية الأردنية بحاجة الى التدريب على القضايا البحثية وقضايا التخطيط والاتصال والإنتاج والتسويق والإدارة ، ولكنها مؤمنة ان عمل المرأة في حزبها عبر اللجان المتعددة وما يليه من مشاركات في الانتخابات داخل الحزب وخارجه، سيؤدي الى وجود امرأة تمتلك الخبرات اللازمة والكافية في ان تكون سيدة مؤهلة للخوض في جميع القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية عبر حزبها الذي قدم لها هذه المهارات.

وأخير ، أكدت أبو بكر انه لا يوجد نظرة ذكورية في حزبها ولن توجد هذه النظرة لاحقا ، وذلك لإيمانها المطلق بأن جميع الأعضاء سيحترمون بعضهم البعض وستقوم العلاقات فيما بينهم على أساس من الود والاحترام والتعاون المتبادل

### المقابلة الرابعة:

أجريت هذه المقابلة بتاريخ 2007/5/1 مع السيدة أميلي نفاع من الحزب الشيوعي الأردني. وتشغل السيدة نفاع عضو اللجنة المركزية منذ العام 1963 ، وفي العام 1970 انتخبت لعضوية المكتب السياسي ، ثم شغلت عضوا في اللجنة الاستشارية العليا للحزب . ويعتبر هذا الحزب معارضا للحكومة.

أكدت السيدة نفاع بأن الحزب الشيوعي الأردني يناضل في سبيل تحرير المرأة الأردنية من القيود الرجعية ، والتأكيد على مساواتها مع الرجل في شتى المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية .فالحزب الشيوعي الأردني يؤكد على ضرورة احترام المرأة ودعمها من أجل الحصول على كافة حقوقها ، وقد تجلّى ذلك بتأسيس الحزب لمنظمات نسائية تقدمية وإنشاء رابطة اليقظة النسائية ورابطة الدفاع عن حقوق المرأة والتي مارست عملها بشكل سري عام 1954 .

وينظر الحزب الشيوعي الأردني للمرأة على أنها صاحبة كفاءات حقيقية وأنها بحاجة الى الدعم المتواصل من أجل النهوض بأحوالها السياسية والاجتماعية والاقتصادية . وقد ساهم هذا الحزب في تأسيس اتحاد المرأة منذ العام 1954 حتى 1957، ونظم نشاطات ومهرجانات جماهيرية. ويعطي هذا الحزب مساحات واسعة لعمل المرأة السياسي ، من خلال إيصالها الى المواقع القيادية.

أما بالنسبة لبرنامج الحزب، فقد عبرت نفاع عن رضاها عن برنامج الحزب المتعلق بقضايا المرأة. غير انها دعت للاهتمام أكثر بقضايا الشباب من خلال دعمهم وإيصالهم الى أرقى المواقع القيادية في الحزب ، لأنهم بناء المستقبل الحقيقيين القادرين على مواصلة مسيرة الحزب بشكل معاصر يراعي اهتمامات الشباب الحقيقية .وبالتالي أشارت نفاع أنه لا يوجد لديها أي اعتراض على برنامج الحزب المتعلق بقضايا المرأة لأنه -وبرأيها - هو برنامج جريء ومخلص ويدافع عن جميع المهمّشين .

وفيما يتعلق بنظام الكوتا النسائية في النظام الداخلي للحزب، فقد أوضحت نفاع ان الحزب الشيوعي الأردني لا يعتمد هذا النظام لأنه يركز على وجود كفاءات نسائية للوصول الى المواقع القيادية في الحزب.

وعلى صعيد المعوقات ، فقد أكدت نفاع على عدم وجود مشاكل ومعوقات تواجه المرأة في حزبها ، غير انها اكدت على ضرورة عقد دورات تدريبية تتعلم من خلالها المرأة مهارات الاتصال وفن الخطابة وإدارة الحملات الانتخابية ، وهذا ما ينطبق على الرجال أيضا ، وقالت ان الحزب الشيوعي الأردني عمل جاهدا على تطوير كفاءات الأعضاء من خلال الدروس النظرية والسياسية و الاطلاع على تجارب الآخرين .

وأخيرا وبالنسبة للنظرة الذكورية تجاه المرأة من قبل أعضاء الحزب، فقد بينت نفاع ان السيدات في الحزب الشيوعي الأردني لا يعانين من وجود هذه النظرة ،فالكل سواء والكل معني بالنهوض بأحوال الجماهير والفئات المستهدفة للحزب وذلك وفقا لإمكانيات الرفاق بغض النظر كان رجلا أو امرأة .

### المقابلة الخامسة:

تم إجراء هذه المقابلة بتاريخ 2007/5/2 مع الدكتورة إنصاف الربضي من الحزب الدستوري الأردني. وتشغل الدكتورة الربضي أمين عام مساعد للشؤون السياسية ، ورئيس الدائرة السياسية والعلاقات الدولية في الحزب ، وقد تم اختيارها بالانتخاب منذ أربع سنوات .

أوضحت الربضي بأن المرأة في برنامج هذا الحزب تدخل ضمن ما يسمى بلجنة حقوق الإنسان ، حيث تدمج ضمن هذه اللجنة كل الفئات المستضعفة من نساء وأطفال وأقليات ، ومهمة هذه اللجنة حسب الربضي التنسيق وبشكل مستمر مع المنظمات النسوية ومنظمات حقوق الإنسان والطفولة ، والاطلاع على القوانين والتشريعات الأردنية للمتابعة والمراقبة والتقييم .وقالت الربضي بأن فلسفة برنامج الحزب مختلفة في التعامل مع المرأة ، فهو ينظر للمرأة بأنها شريك فعّال مع الرجل ، وأنها قادرة وبعقلها الذكي ومن خلال قدراتها وكفاءاتها بأن تصل الى ابرز المواقع القيادية داخل الحزب وخارجه ، ويعتبر هذا الحزب ان نظام الكوتا النسائية أينما وجد إنما هو تعبير وإقرار بدونية المرأة واختلافها عن الرجل في الفرص والإمكانيات .وقد أكدت الربضي أن حزبها لا يفرق بين الرجل والمرأة وأنه ينظر لهما بأنهما سبان ، وأن الحزب هو المصنع الحقيقي لصنع القيادات سواء أكانت هذه القيادات رجالا أو نساء .وأخيرا وبالنسبة للمرأة أكدت الربضي بأن حزبها يقدم مساحات واسعة جدا للمرأة ، ففي المكتب التنفيذي يوجد سيدتان من أصل 11 عضو ، وان 3/1 أعضاء المجلس المركزي هن من السيدات.

وفيما يتعلق بتغيير برنامج الحزب الخاص بالمرأة ، بينت الربضي أن المرأة ينظر لها كإنسان وبالتالي فإن الحزب يحدث تغييرات مستمرة في البرنامج المتعلق بحقوق الإنسان ، وهذه التغييرات مستمرة وتواكب المستجدات المحلية والإقليمية والعالمية ، فالحزب الوطني الدستوري يسعى وبشكل مستمر لمواكبة المستجدات من أجل النهوض

بحال المرأة خصوصا والإنسان عموما . وتكمن سمات هذا التغيير برأيها، من خلال عقد ورش تثقيفية للمرأة وإدارة حوارات مستمرة من اجل تدريبها على المنافسة والحوار والإعلام وإدارة الحملات الانتخابية.

### الاستنتاجات:

بعد الانتهاء من دراسة واقع المرأة في الأحزاب السياسية الأردنية، سواء على صعيد الدراسات الأدبية أو على صعيد تحليل الاستبانة واللقاءات ، فقد تم التوصل الى الاستنتاجات التالية:

- 1- تعيش المرأة الأردنية في ظل واقع اجتماعي وسياسي مرير يعمل على الحد من مشاركتها السياسية وتعزيز دوريتها في المجتمع.
- 2- يكفل الدستور الأردني حقوقا كاملة للمرأة الأردنية والمساواة بينها وبين الرجل ، إلا ان القوانين والممارسات على الأرض تظهر عكس ذلك.
- 3- تتبنى الأحزاب الأردنية في برامجها السياسية بنودا خاصة بالمرأة وقضاياها ، إلا ان هذه البرامج وفي مجملها سطحية هذا الاهتمام سطحي ومبهم ولم يتطرق الى قضايا المرأة الأساسية عند معظم الأحزاب السياسية الأردنية ، ونستنتج من ذلك ان الأحزاب الأردنية أشارت الى قضايا المرأة في برامجها السياسية بهذا الشكل من اجل استقطاب المرأة للحصول على صوتها فقط.
- 4- تعاني المرأة من العديد من المعوقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية و... الخ ، الأمر الذي يحول دون مشاركتها السياسية.
- 5- يظهر ومن خلال نتاج الدراسة بأن النساء يعانين من نقص في الخبرة في مجال العمل السياسي بشكل عام والحزبي بشكل خاص وذلك من خلال مطالبتهن للدورات التي تنمي مهارتهن في الخاطبة والاتصال الجماهيري وغير ذلك.

## المراجع

1. أدبيات حزب الوسط الإسلامي وتوجهاته ومنهاجه الإصلاحية، مطابع الدستور، عمان، 2006
  2. الإمام، محاسن، الوضع الإعلامي والقانوني للمرأة العربية والنوع الاجتماعي، ورقة عمل
  3. [www.ayamm.org](http://www.ayamm.org)، 2005/8/15، تاريخ الاسترجاع 2007/4/9
  4. بيانات وزارة الداخلية، 2007/5/28
  5. عريب، الرنتاوي، وآخرون. المرأة والعمل الانتخابي في الوطن العربي، مركز القدس للدراسات السياسية، عمان-الأردن، 2002
  6. سيادي، صباح. تجربة المرأة الأردنية السياسية ونظام الكوتا، عبر الانترنت،  
<http://www.womengateway.com/arwg/e+library/Papers/W3.htm>
  7. موسى، شتيوي، تجربة الأحزاب السياسية في الأردن، فصل في كتاب، الأحزاب السياسية في العالم العربي، المركز اللبناني للدراسات، بيروت-لبنان، 2006
  8. عبيدات، سوسن. قانون السلطة المحلية والتشريعات الأردنية ذات العلاقة، عبر الانترنت  
<http://saf-yemen.org/details.asp?id=1492&catid=4>
  9. غرايبة، إبراهيم، نساء في معترك السياسة، [www.aljazeera.com](http://www.aljazeera.com)، 2006/6/24
  10. قانون البلديات المعدل، عبر الانترنت،  
[http://www.lob.gov.jo/ui/laws/search\\_no.jsp?no=14&year=2007](http://www.lob.gov.jo/ui/laws/search_no.jsp?no=14&year=2007)
  11. كلارك، جاتين. النساء في الأحزاب الإسلامية: حالة جبهة العمل الإسلامي الأردنية، عبر الانترنت 2007،  
<http://www.alwatan.com.kw/arb/default.aspx?isu=20040700000207#2004070000020746>
  12. المجلة الثقافية، الجامعة الأردنية
  13. مجموعة من الباحثين، مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات النيابية لعام 2003، جمعية النساء العربيات ومؤسسة كونراد ديناور، 2004
  14. مركز أمان، <http://www.amanjordan.org>
  15. مركز القدس للدراسات السياسية، نحو رؤية اقتصادية مشتركة للأحزاب السياسية والقطاع الخاص في الأردن، 2006
  16. مسح العمالة والبطالة للربع الأول من العام 2007-دائرة الإحصاءات العامة
  17. ميثاق الحزب الوطني الأردني
- اليوبيل الذهبي للحزب الشيوعي الأردني، البرنامج الأول للحزب الشيوعي الأردني، 2001

## Al Quds Center for Political Studies

✉ 213566- Amman 11121 Jordan

☎ +962 6 5674868

☎ +962 6 5651931

📄 +962 6 5674868

📧 [Info@alqudscenter.org](mailto:Info@alqudscenter.org)

🌐 [www.alqudscenter.org](http://www.alqudscenter.org)